

جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم محاسبة ومالية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

فرع علوم المالية ومحاسبة

تخصص: مالية

بعنوان:

إدارة المخاطر في البنوك التجارية

دراسة حالة ببنك التنمية المحلية (وكالة القارة 125) 2018-2020

تحت إشراف الأستاذ:

- بن طجين محمد عبد الرحمن

من إعداد الطالب:

حمامي أسامة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	لقب واسم الأستاذ
رئيسا	غرداية	دكتور	بن قايد الشيخ
مناقشا	غرداية	دكتورة	زهواني مروة
مشرفا	غرداية	استاذ	بن طجين محمد عبد الرحمن

السنة الجامعية : 2024/2025

جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم محاسبة ومالية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

فرع علوم المالية ومحاسبة

تخصص: مالية

بعنوان:

إدارة المخاطر في البنوك التجارية

دراسة حالة ببنك التنمية المحلية (وكالة القرارة 125) 2018-2020

تحت إشراف الأستاذ:

- بن طجين محمد عبد الرحمن

من إعداد الطالب:

حمامي أسامة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	لقب واسم الأستاذ
رئيسا	غرداية	دكتور	بن قايد الشيخ
مناقشا	غرداية	دكتورة	زهواني مروة
مشارفا	غرداية	استاذ	بن طجين محمد عبد الرحمن

السنة الجامعية : 2024/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛
فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي
(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.
إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها،
ووقَّرها في كتابه العزيز...
(أُمِّي الحبيبة) أطال الله في عمرها.
إلى إخوتي وأصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني
بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة.
إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي
أُهدي إليكم بحثي.

أسامة حمامي

شكر وعرفان

إن النعمة موصولة بالشكر والشكر متعلق بالمزيد ولن ينقطع المزيد من الله حتى

ينقطع الشكر من العبد. -علي بن ابي طالب

بعد رحلة بحث واجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه
التي من بها علينا فهو العلي القدير.

نتقدم بالشكر الجزيل بعد الله عز وجل إلى الأستاذ المشرف محمد عبد الرحمن بن
طجين المحترم الموقر بتواضعه، والحليم بأخلاقه وعلمه، والذي كان لنا منار
نستهدي به في إعداد هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتنا
والذين نستنير بأرائهم.

وإلى كل من علمنا حرفاً أو مد يد العون لنا سواء من قريب أو بعيد.

المخلص:

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية أدوات التحليل المالي في الكشف عن مخاطر منح القروض العقارية، وذلك من خلال تحليل حالة عملية إقراض عقاري ببنك التنمية المحلية - وكالة القرارة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من تزايد التحديات المرتبطة بقرارات الإقراض، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة، ما يستدعي توظيف أدوات تحليل دقيقة لتقليل مستوى المخاطر وتعزيز متانة القرار الائتماني.. انطلقت الدراسة من إشكالية مركزية مفادها: ما مدى فعالية التحليل المالي في تقدير المخاطر المصرفية؟ وتمت معالجتها عبر ثلاثة فرضيات رئيسية تؤكد على دور التحليل المالي، وفعالية المؤشرات المالية، والعلاقة الإيجابية بين جودة التحليل وسلامة القرار البنكي.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث جرى تناول الإطار النظري لمفاهيم البنوك والمخاطر البنكية وتقنيات إدارتها، تلاه تحليل ميداني لملف قرض عقاري، مع تقييم المؤشرات المالية الأساسية كاحتياج رأس المال العامل، نسبة السيولة، مردودية الأموال الخاصة، ومؤشر Z-score.

أظهرت النتائج أن المؤسسة محل القرض عرفت تراجعاً في بعض المؤشرات المالية، لا سيما السيولة والخزينة، مقابل استقرار نسبي في الربحية ورأس المال العامل، مما أدى إلى اتخاذ قرار بمنح القرض مع توصيات بإعادة هيكلة التمويل ومتابعة دقيقة لاحقة. خلصت الدراسة إلى أن أدوات التحليل المالي تعد ضرورية لاتخاذ قرارات ائتمانية مدروسة، وأوصت بتعميم استخدام النماذج التحليلية وتحديث قواعد البيانات وتدريب الكوادر البنكية

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، مخاطر القروض العقارية، القرار الائتماني، المؤشرات المالية، إدارة المخاطر المصرفية.

ASTRAK:

The study aimed to assess the effectiveness of financial analysis tools in identifying the risks associated with granting mortgage loans, through a case analysis of a real estate lending operation at the Local Development Bank – El Guerrara Branch. The importance of this study stems from the increasing challenges tied to lending decisions, particularly amid volatile economic conditions, which require the use of precise analytical tools to reduce risk levels and strengthen credit decision-making. The study was driven by a central research question: How effective is financial analysis in assessing banking risks? This question was addressed through three main hypotheses emphasizing the role of financial analysis, the effectiveness of financial indicators, and the positive relationship between the quality of analysis and the soundness of credit decisions.

the study relied on a descriptive-analytical approach, encompassing a theoretical framework covering banking concepts, risk management, and related techniques, followed by a field analysis of a mortgage loan file. Key financial indicators were evaluated, including working capital requirements, liquidity ratios, return on equity, and the Z-Score index.

The results revealed that the institution in question experienced a decline in some financial indicators, particularly in liquidity and cash reserves, while profitability and working capital remained relatively stable. This led to a decision to grant the loan, accompanied by recommendations for financial restructuring and close post-financing monitoring. The study concluded that financial analysis tools are essential for informed credit decision-making, and recommended the widespread adoption of analytical models, the modernization of banking databases, and the training of banking personnel.

Keywords: Financial Analysis, Mortgage Loan Risks, Credit Decision, Financial Indicators, Bank Risk Management.



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	اهداء
	شكر وعرفان
VII	الملخص
VIII	قائمة المحتويات
X	قائمة المختصرات والرموز
XI	قائمة الجداول
XII	قائمة الاشكال البيانية
XIII	قائمة الملاحق
أ-د	المقدمة
	الفصل الأول: مدخل تمهيدي للبنوك التجارية وإدارة المخاطر
18	تمهيد
19	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية وإدارة المخاطر البنكية
19	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية
30	المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية
43	المبحث الثالث: الدراسات السابقة و أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية
44	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
47	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
49	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
51	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة حالة في بنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-
53	تمهيد
54	المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة
54	المطلب الاول: ماهية بنك التنمية المحلية (وكالة القرارة)

57	المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها بنك التنمية المحلية
59	المبحث الثاني: دراسة حالة نموذج طلب قرض عقاري
59	المطلب الأول: الإجراءات البنكية لمنح القروض
62	المطلب الثاني: دراسة نموذج تطبيقي لقرض عقاري
75	خلاص الفصل
78	خاتمة
82	قائمة المراجع
87	الملاحق
90	الفهرس

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الدلالة بالغة الاجنبية	الدلالة باللغة العربية
BDL	Banque de development local	بنك التنمية المحلية
OPI	Contracté d'observatoire de la promotion immobilière	عقد مرصد الترقية العقارية
CGCI	Fonds de garantie des prêts à l'investissement	صندوق ضمان قروض الاستثمار
CAT-NAT	Catastrophes Natural's	تامين الكوارث الطبيعية
CNAS	Caisse Nationale des Assurances Sociales	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء
CASNOS	Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non-Salariés	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم الشباب
FR	Financial Report	راس المال العامل
BFR	Besoin en Fonds de Roulement	احتياج راس المال العامل
TR	Total Return	الخزينة

قائمة الجداول

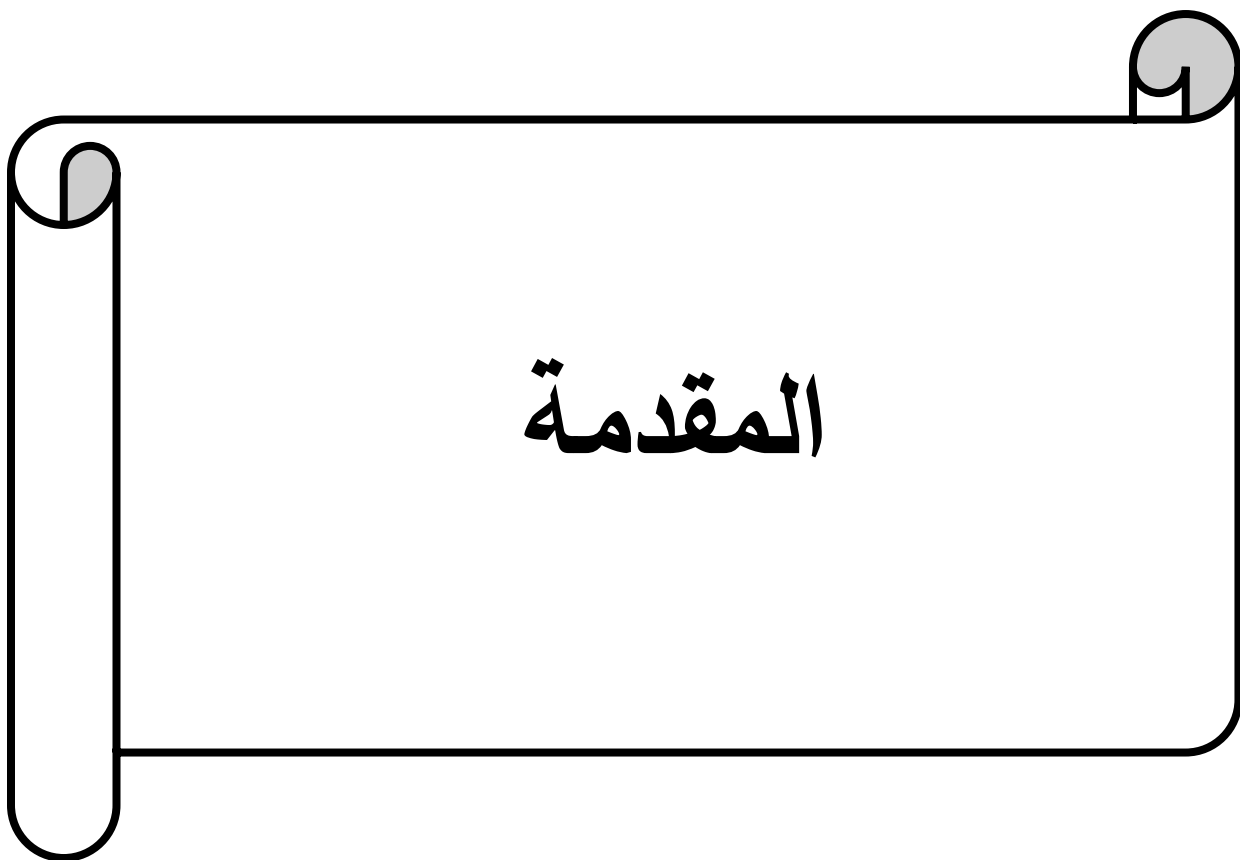
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
50	أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	الجدول رقم (01)
64	راس المال العامل	الجدول رقم (02)
65	احتياج راس المال	الجدول رقم (03)
66	الخزينة	الجدول رقم (04)
68	نسبة التمويل الدائم والتمويل الذاتي	الجدول رقم (05)
69	نسبة السيولة الصافية	الجدول رقم (06)
71	مؤشرات المردودية	الجدول رقم (07)
72	نموذج Altman S-Zcore	الجدول رقم (08)

قائمة الإشكالية البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	تقنيات وأساليب إدارة المخاطر	الشكل رقم (01)
55	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية - وكالة القرارة-	الشكل رقم (02)
64	أعمدة بيانية تمثل رأس المال العامل	الشكل رقم (03)
66	أعمدة بيانية تمثل احتياج رأس المال	الشكل رقم (04)
67	أعمدة بيانية تمثل اموال الخزينة	الشكل رقم (05)
68	أعمدة بيانية تمثل نسب التمويل الدائم والذاتي	الشكل رقم (06)
70	أعمدة بيانية تمثل نسبة السيولة الصافية	الشكل رقم (07)
71	أعمدة بيانية تمثل مؤشرات المردودية	الشكل رقم (08)
72	أعمدة بيانية تمثل نموذج Altman z-score	الشكل رقم (09)

قائمة الملحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
87	تحليل الميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة	الملحق رقم (01)



المقدمة:

في عالم المال والأعمال، تتجلى الحاجة المستمرة إلى تداول الأموال كعنصر حيوي يختلف باختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية وحجمها. وتتبع أهمية هذه العمليات من دورها المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تمثل تمويلا ضروريا لمختلف المشاريع الاقتصادية، خاصة في ظل تزايد الطلب على مصادر التمويل. وعليه، تعزز دور البنوك كمؤسسات مالية تلبي احتياجات الفاعلين الاقتصاديين وتدعم استقرار النظام المالي، لقد شهدت البنوك تطورا ملحوظا على مر الزمن، حيث تحولت من مجرد مؤسسات لتجميع الاموال واقراضها الى كيانات مالية متكاملة تقدم خدمات متنوعة تلبي احتياجات المجتمع والاقتصاد، وتعمل البنوك التجارية في بيئة ديناميكية تتسم بالتغير المستمر، ما يجعلها تواجه مجموعة متباينة من المخاطر، ويأتي في مقدمتها مخاطر منح القروض، التي تشكل تحديا اساسيا للحفاظ على سلامة النظام المالي واستمرارية النشاط المصرفي، وفي ظل هذا الواقع برزت الحاجة الى تطور الى تطوير اليات وادوات فعالة لتقييم تلك المخاطر، لا سيما مع التطورات التكنولوجية وظهور ادوات التحليل الحديثة التي تساعد في اتخاذ قرارات تمويلية مبنية على تقييم دقيق للمخاطر، ورغم ذلك لا تزال العديد من البنوك في الدول النامية تعتمد على اساليب تقليدية في تقدير مخاطر القروض، في مقابل توجه البنوك العالمية الى تبني مناهج احصائية متقدمة تعزز من دقة التقييم وجودة القرار الائتماني وفي سياق ضمان استقرار الاداء المالي للبنوك تبرز اهمية التحليل المالي كأداة رئيسية لتحليل البيانات المالية وقياس مستوى المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على منح القروض، وبعد هذا التحليل اداة حيوية في الكشف المبكر عن المخاطر وتمكين البنوك من اتخاذ اجراءات وقائية تعزز من استدامة اعمالها، وعليه تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مخاطر القروض البنكية من خلال دراسة حالة فعالية تتعلق بطلب قرض عقاري في بنك التنمية المحلية(وكالة القرارة)، بهدف تقييم مدى فعالية ادوات التحليل المالي في تحديد وتقييم هذه المخاطر.

1- الإشكالية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

- ما مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر منح القروض العقارية في بنك التنمية المحلية (وكالة القرارة)؟

2- الأسئلة الفرعية: يمكن تجزئة الإشكالية الى أسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بإدارة المخاطر المصرفية؟ وكيف يمكن قياسها والتعامل معها؟
- ماهي المؤشرات المالية التي يعتمد عليها في تقييم المخاطر المالية للمؤسسة المقترضة؟
- كيف تمثل نتائج التحليل المالي دلالة على وجود مخاطر عند منح القرض؟

3- فرضيات الدراسة:

- 1- تستخدم البنوك التجارية أدوات التحليل المالي لتقييم الجدارة الائتمانية لطالبي القروض العقارية.
- 2- توجد مؤشرات مالية محددة تساعد في الكشف عن مستويات الخطر في المؤسسة محل الطلب.
- 3- تساعد نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح القرض في البنوك التجارية.

4- أهداف الدراسة:

- تقديم الاطار المفاهيمي والنظري لمفهوم المخاطر المصرفية واليات ادارتها.
- توضيح دور التحليل المالي في تقييم الجدارة الائتمانية ورصد المخاطر المحتملة.
- عرض الجوانب الحديثة لإدارة المخاطر في ضوء معايير لجنة بازل.
- التعرف على مدى التزام البنوك الجزائرية بمناهج تحليل المخاطر واستخدام الادوات المالية المناسبة.

5- أهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- التأكيد على ان الخطر ملازم بطبيعته لنشاط الاقراض، مما يستدعي التحكم فيه عبر ادوات دقيقة.
- المساهمة في ابراز اهمية التحليل المالي كأداة رئيسية لتقييم المخاطر الائتمانية.
- الاسهام في تطوير الممارسات البنكية في مجال ادارة المخاطر، بما يساهم في تحقيق استقرار وربحية مستدامة.

- تلبية الحاجة الاكاديمية لفهم واقع البنوك الجزائرية في التعامل مع مخاطر القروض العقارية.

6- أسباب اختيار الموضوع:

- تزايد اهمية ادارة المخاطر المصرفية بعد الازمة العالمية لسنة2008.
- الحاجة الى فهم واقع البنوك الجزائرية في هذا المجال، خصوصا من زاوية التحليل المالي.
- الاهتمام الشخصي والاكاديمي بمجال العلوم المالية والمصرفية، ورغبة الباحث في التعمق فيه،

7-حدود الدراسة:

الزمانية: شهر افريل 2025، وهو الاطار الزمني لجمع المعطيات الميدانية.

المكانية: بنك التنمية المحلية (وكالة القرارة)

الموضوعية: دراسة حالة تتعلق بطلب قرض عقاري محدد.

البشرية: عدد محدود من المديرين والموظفين المعنيين بمنح القروض في الوكالة محل الدراسة.

8-المنهجية المعتمدة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يجمع بين:

- الجانب النظري: المنهج الوصفي لمراجعة الادبيات النظرية المتعلقة بمفهوم المخاطر والتحليل المالي.
- الجانب التطبيقي: المنهج التحليلي لتحليل البيانات الميدانية الخاصة بحالة القرض موضوع الدراسة.

9-خطة الدراسة:

تقسيم الدراسة الى فصلين رئيسيين:

-**الفصل الاول:** مدخل نظري يتناول ثلاث مباحث: ماهي البنوك التجارية، مفهوم ادارة المخاطر، والدراسات

السابقة ذات صلة.

-**الفصل الثاني:** دراسة تطبيقية لحالة طلب قرض عقاري لدى بنك التنمية المحلية (وكالة القرارة)، تشمل تقديم

البنك، انواع القروض الممنوحة، دراسة وتحليل حالة القرض المدروس.

الفصل الأول: مدخل
تمهيدي للبنوك التجارية
وإدارة المخاطر

تمهید:

تعد البنوك من الأعمدة الأساسية في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تزداد أهميتها مع تطور اقتصاديات الدول. يعتمد عمل البنك بشكل رئيسي على جذب الأموال من الأفراد والجمهير عبر الودائع، ومن ثم توزيع هذه الأموال من خلال منح القروض وتنفيذ عمليات مالية أخرى لصالح العملاء. ورغم الفوائد العديدة التي توفرها البنوك للاقتصاد، فإنها تواجه مجموعة من المخاطر التي قد تؤثر بشكل مباشر على سير عملياتها وبنائها.

بناءً على ذلك، تسعى البنوك باستمرار إلى تحسين أدائها في إدارة المخاطر من خلال اتخاذ قرارات بناءً على ذلك، تسعى البنوك باستمرار إلى تحسين أدائها في إدارة المخاطر من خلال اتخاذ قرارات بناءً على ذلك، تسعى البنوك باستمرار إلى تحسين أدائها في إدارة المخاطر من خلال اتخاذ قرارات بناءً على ذلك،

المخاطر الائتمانية، والمخاطر السوقية، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية. ولذلك، تعمل البنوك على وضع استراتيجيات محكمة لإدارة هذه المخاطر بما يضمن استدامة نموها ونجاحها في بيئة مالية متقلبة.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية وإدارة المخاطر البنكية

كما هو الحال في مختلف البحوث العلمية فإن محاولة الالمام بالظاهرة المدروسة يستلزم معرفة المصطلح المدروس معرفة دقيقة من كل الجوانب والاحاطة بمدلولاته اللغوية ومختلف تعاريفه على غرار معرفة انواعه وأهدافه وهذا بغية إزالة الخلط والالتباس

وعليه يتعين علينا أولا في موضوعنا المعالج التطرق الى مفهوم البنوك عموما ثم البنوك التجارية ومختلف أنواعها ثم الهيكل التنظيمي له والعوامل المؤثرة في البنوك التجارية وهذا من اجل إعطاء ماهية شاملة لهاته الأخيرة وتمييزها عن أنواع البنوك الأخرى.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية

أولاً: البنك

يتعذر إعطاء تعريف شامل وواف للبنك لتشعب اعماله وتخصصها بعضها في عمليات معينة يدفعنا لوضع جملة من التعاريف المتداولة دون اسهاب واضعين بذلك اعتبار لاختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين وكذا القوانين والأنظمة:

أ- من الناحية اللغوية:

يعتبر اصل كلمة بنك هو الكلمة الإيطالية بانكو والتي تعني المصطبة حيث كان يقصد بها في البدا المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد فأصبح يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات لتصبح في النهاية تعني المكان التي توجد به تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود

وكما يطلب على البنك مصطلح المصرف وهو مأخوذ من الصرف وهو المكان الذي يتم فيه صرف النقود أي تبادلها ببعضها البعض¹

ب- من الناحية الاقتصادية:

- هو مكان تجميع الأموال على شكل ودائع او مدخرات صغيرة، او اشتراكات ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعا لدرجة استقرارها ومقدارها وحجمها

- كما يعرف البنك بأنه المنشأة التي تقبل الودائع تحت الطلب او لأجل من الافراد والهيئات ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات²

- البنك هو مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم او القرض او عمليات مالية³

انطلاقا من وجهات النظر المتباينة في إعطاء مفهوم دقيق للبنك يمكن القول ان البنك وسيط والنشاط البنكي يفترض وجود طرفين والهدف هو الخدمة وبالتالي طبعا الحصول على أرباح لقاء الوساطة والخدمة وهذا هو الأصل والطرفيان راضيان عن الوساطة لان كلفتها اقل بقليل مما يتوجب لو قام بالتنفيذ المباشر وأحيانا تكون الوساطة هي الأساس في التنفيذ ولولاها لم تمت العملية أصلا.

ثانيا: البنك التجاري

تعددت تعريف البنك التجاري بين الكتاب فمنهم من يرى بأنه:

- المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها. ومنهم من يرى بأنه: مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، والذي نخلص اليه من التعاريف المتنوعة للبنوك هو انها منشأة او مؤسسة تهدف الى المتاجرة بالنقود

¹شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص24

²شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، النقود والمالية واقتصاديات

المالية والبنوك، محاضرات موجهة لطلبة الماستر، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، 2014، ص12

³بخراز يعدل فريدة، سياسات وتقنيات التسيير المصرفي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة، 2005)، ص62.

المتحصلة عليها من الغير في شكل ودائع او قروض راجية بذلك تدويرها في استخدامات استثمارية لتحقيق اهداف متنوعة¹

متمثلة في الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك وتنظيم عملية استثمار الموارد المالية للأفراد بما يعود بالنفع عليهم وعلى الاقتصاد المحلي

- البنوك التجارية هي البنوك الوحيدة التي تقوم بالاحتفاظ بالودائع لكي يتم سحبها بعد ذلك بواسطة الشيكات واستخدمت التسمية بنك تجاري لان البنوك التجارية قديما كانت تقوم بدور الممول للقروض قصيرة الاجل

- البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تتطلع أساسا بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الاجل ويطلع على هذه البنوك اصطلاحا بنوك الودائع

عموما يمكن القول ان البنوك التجارية هي تلك المؤسسات المالية النقدية التي يتمثل دورها الأساسي في قبول الودائع وخلق النقود عن طريق التوسع في منح القروض للأفراد والمؤسسات والمشاريع وفق الأطر التي يحددها البنك المركزي.

أ- أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية الى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر الى البنوك وذلك على النحو التالي:²

¹إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص13

²محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص28

1/ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

-البنوك التجارية العامة: هي تلك البنوك الواقعة مركزيا في العاصمة او احدى المدن الكبرى وتمارس نشاطها من خلال الفروع المحلية والأجنبية وتقوم هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الاجل.

- البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها البنوك التي يقتصر نشاطها التجاري على منطقة داخلية محدودة كالولاية او المحافظة وتتميز هذه البنوك عن العامة بأنها صغيرة الحجم فاذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية لأشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله¹

2/ من حيث حجم النشاط:

1- بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى

2- بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد.

¹جواني صونيا، أطروحة دكتوراه، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص10

3/ من حيث عدد الافرع

- البنوك ذات الفروع

تُعد هذه البنوك من المؤسسات المصرفية التي تنفذ عملياتها عبر فروع منتشرة في مختلف مناطق البلاد، وتعتمد في إدارتها على نظام اللامركزية، بحيث يُمنح كل فرع صلاحيات واسعة لإدارة شؤونه اليومية بشكل مستقل. ولا يتم الرجوع إلى الإدارة المركزية للبنك إلا في القضايا العامة المحددة ضمن اللائحة التنظيمية، لاسيما تلك المتعلقة برسم السياسات العامة، المعاملات التجارية، ومنح التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل. كما تنشط هذه البنوك في مجال التعاملات بالعملة الأجنبية¹

- **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها البعض ادارياً ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها، وينسق الاعمال بينها وتعود ملكية هذه المصارف الى شخص طبيعي واحد أو عدة اشخاص طبيعيين، وليس لشركة

قابضة. وتحقق مصارف السلاسل جميع المزايا التي تتمتع بها مصارف المجموعة كما تعاني من مساوئها

- **بنوك المجموعات:** وهي عدد من البنوك مملوكة الى شركة قابضة وتكون هذه المصارف فردية أو ذات فروع ويحتفظ كل مصرف على الرغم من وجود شركة

قابضة بمجلس ادارة ومديرها العام. ومن أهم المزايا التي تتمتع بها هذه المصارف هو تماثل خدماتها المصرفية في الاقاليم المختلفة وامكانية انتقال الاموال من اقليم الى اخر ومن العيوب التي تؤخذ على هذه المصارف، انها لا تعمل على تحقيق اهداف بعض الاقاليم التي تتواجد بها وانما تحقيق اهداف المصرف الام²

- **البنوك المحلية:** هي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كالمدينة او الولاية وتخضع للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتعامل التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة الاعمال، دار المنهج للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص33

² محمد الصيرفي، مرجع السابق، ص30

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ان تتوع النشاطات التي يقوم بها البنك التجاري يضعه امام الزامية انشاء هيكل تنظيمي والذي هو عبارة عن إطار يوجه سلوك رئيس المؤسسة في اتخاذ القرارات وتتأثر نوعية وطبيعة هذه القرارات بطبيعة الهيكل التنظيمي

أ- تنظيم البنوك التجارية

يتم تنظيم البنوك التجارية وفقا لاحد الأسس التالية:

- 1- يقوم تنظيم البنوك التجارية على أساس مصاريف مفردة منتشرة في كافة انحاء البلاد
- 2- القيام على نظام بنوك ذات فروع من اجل المرونة في تأدية الخدمات وفسح فرصة أكبر امامه لاختيار الازمات المحلية وتوسيع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية¹

ثانيا: الأسس الرئيسية لتنظيم البنوك التجارية

يقصد بالتنظيم الجهود الجماعية المتناسقة التي يقوم بها الأشخاص والسلطات بغية تحديد الأهداف والوصول اليها بأقل التكاليف، ويشار اليه أيضا بمصطلح التخطيط الذي هو: «يشمل التنبؤ بما سيكون في المستقبل مع الإعداد لهذا المستقبل. لكن رغم ذلك فان لكل بنك نظامه الخاص الذي يعمل بموجبه ويختلف به عن غيره تبعاً ل:

- حجم البنك؛
- حجم التعامل معه؛
- نوع الاعمال التي يقوم بها؛
- عدد الموظفين العاملين فيه؛

¹إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص13

- طريقة تسجيله للقيود المصرفية؛

- نوع الخدمات التي يقدمها البنك؛

- الأغراض التي يبتغيها من اعماله الخاصة به.

ب- العوامل المؤثرة في الهيكل التنظيمي

يمكن ابراز عديد من العوامل المؤثرة في عملية التخطيط البنكي في النقاط التالية:

1- معدلات النمو الديموغرافي في البلاد ودرجة الثقافة والتعليم؛

2- التشريعات والنظم الخاصة بالبلاد؛

3- تطور مستويات الأسعار والقيمة الشرائية للنقود؛

4- مدى فهم الافراد للثقافة البنكية .¹

الفرع الثالث: اهداف ووظائف البنوك التجارية

أ- الاهداف الرئيسية للبنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان

1/الربحية: يعتبر المعيار الأساسي لنجاح ادارة البنك التجاري هو تحقيق أكبر ربح ممكن وحتى يتمكن البنك

التجاري من تحقيق الأرباح يجب ان تفوق ايراداته تكاليفه ومنها أهمها:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يدفعها البنك؛

- العمولات المدينة التي يدفعها البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل تقديم خدماتها؛

-المصاريف العمومية والإدارية

¹إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، المرجع السابق، ص21،22

وتتمثل إيرادات البنك في:

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية؛
- العمولات الدائنة نظير الخدمات التي تقدمها البنوك للآخرين؛
- عوائد العملة الاجنبية الناتجة عن الأرباح المحققة من الفرق بين سعر بيع وشراء العملة الأجنبية؛
- إيرادات أخرى، مثل الأرباح الرأسمالية المتولدة من بيع المصرف لأصول من أصوله بسعر اعلى من قيمتها الدفترية، عوائد الاستثمار في الأوراق المالية عوائد خصم الكمبيالات.¹

2/ السيولة: هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات او حاجات مالية أخرى، وهذا يعني ان على البنوك التجارية ان تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة حيث ان إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس²

ترتبط السيولة بمتغيرين: الأول هو الأصول السائلة، والثاني هو سحبات المودعين وطلبات الائتمان حيث تختلف الأصول السائلة درجة سيولتها أي في إمكانية تحويلها الى نقدية بدون خسائر وتتفاوت الأصول من حيث ما تتمتع به من سيولة وفيما تتركه من ربح، فالأرصدة النقدية الحاضرة تمثل سيولة بعينها غير انها لا تدر دخلا للبنك، في حين القروض تدر دخلا رغم انها اقل الأصول سيولى ولذلك يسعى البنك الى الموازنة بين اعتبارات السيولة واعتبارات الربحية عند توظيف موارده في مختلف المجالات.

3/ الأمان: الأمان: تسعى البنوك التجارية بشدة الى توفير اكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف

¹ مواز عبد القادر، تراري سيد علي عابد، إدارة المخاطر المالية للبنوك التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون-تيارت-، الجزائر، 2023، ص31.32

² محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 43، 42

لان ذلك يؤدي الى تباين الزبائن وانشطتهم وأيضا تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة لذا يجي ان يكون كافيا لامتصاص الخسائر التي تحدث من الاستثمار والاقراض أي امتصاص مخاطر توظيف الأموال بالإضافة الى السماح للبنك بالاستمرار في عمله وكسب ثقة المودعين اذ يجب ان يكون قادرا على القيام بالوظيفتين الرئيسيتين:

* امتصاص الخسائر عن طريق الاحتياطات التي يستخدمها البنك لمواجهة خسائر القروض وانخفاض قيمة الاستثمار

* مصدر من مصادر الأموال التي يعتمد عليها البنك عند الحاجة الى تمويل إضافي وذلك عن طريق زيادة راس مال المدفوع او زيادة الأرباح غير الموزعة

كما نقصد بالأمان ذلك المتوفر للطرفين المودعين والبنك فبالنسبة لأمان المودعين فعلى إدارة البنك ان تراعي عدم مساس بودائعهم وذلك بتحديد حد اقصى للخسائر التي يمكن ان يتحملها في نشاطه المعتاد، اما بالنسبة لأمان البنك يعني مدى ثقة إدارة البنك بان تسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة لئتم اقراضها مجددا والحصول على اكبر عائد ممكن¹

من خلال عرض الأهداف الثلاثة للبنوك التجارية يتبين ان العلاقة بين هدفين السيولة والربحية علاقة عكسية متعارضة، فكلما زادت الربحية قلت السيولة، كما ان العلاقة بين السيولة والأمان علاقة طردية يعني انه كلما زادت السيولة بالضرورة تزيد حدة الأمان، وبتعبير اخر يمكن القول ان السيولة والأمان قيود على هدف الربحية

ب- وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف نقدية وغير نقدية، وفي هذا الفرع سنخرج على نوعين من الوظائف، تقليدية كلاسيكية، وحديثة

¹ جواني صونيا، المرجع السابق، ص7

أولاً- الوظائف التقليدية:

1/ منح القروض: تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لمحتاجيها وهي على عدة أنواع:

- قروض بدون ضمانات: تمنح على أساس الثقة للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزه المالي؛

-قروض بضمان: وذلك بضمان أوراق مالية او سلع مختلفة؛

2/ قبول الودائع على مختلف أنواعها: تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصرف

التجاري وهي على أنواع:

- ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق انذار؛

- ودائع بأخطار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته او يخطر بنكه برغبته في

السحب بعد مدة زمنية متفق عليها؛

- ودائع لأجل: هي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها الا بعد انقضاء المدة المحددة او المتفق

عليها؛¹

3/ توليد النقود: هي قدرتها على تلقي ودائع الأفراد بالنقود الأساسية، ومن ثم توليد ودائع أكبر بكثير من تلك

الودائع التي تم إيداعها. فالبنك يحتفظ بجزء من الودائع كاحتياطي ويقوم بإقراض الجزء المتبقي، مما يؤدي إلى

زيادة الكمية الإجمالية للودائع في النظام المصرفي؛²

4/ فتح حساب الجاري: تقوم البنوك التجارية بفتح مختلف الحسابات المصرفية لعملائها وهي:

- الحساب العابر: يعرف الحساب العابر على انه عقد يرتبط بين البنك وعملية، وهو أداة محاسبية واداة دفع

مصرفية، وهو جدول يصور دائنة ومديونية صاحبه، والحساب العابر يفتحه البنك لشخص يرغب في القيام

¹ كموم عبد القادر، علوم تخصص تسويق العمليات المصرفية والمالية، جامعة الجزائر 3، العدد 29، ص30.

² ابو عتروس عبد الحق، الوز في البنوك التجارية، جامعة متنوري، قسنطينة، ط2، 1996، ص. 16

بعملية واحدة تستلزم بعض الوقت والإجراءات كعملية بيع او شراء أسهم مالية فيقيد البنك هذه العملية في الحساب ويجري قفله بعد انتهائها.

- **الحسابات الادخارية:** وهي حسابات خاصة تهدف الى تحقيق نوع من الادخار وتشمل هذه الحسابات بنوع خاص مثل حسابات الودائع، حسابات الودائع بشرط الادخار، وحسابات الادخار هذه الحسابات تحقق عائد لأصحابها يتمثل في سعر الفائدة الاتفاقي كما يمكن ان تكون لمدة محددة او لا تكون محددة

- **الحسابات تحت الطلب:** هناك نوعين من هذا الحساب.

أ- **حساب الشكات:** وهو حساب بدون اجل يمكن لصاحبه ان يسحب منه في اية لحظة يريد لها وبدون اشعار مسبق ويفتح حساب الشيك لفائدة الأشخاص الطبيعيين من اجل تنفيذ عملياتهم المالية والعادية؛
ب- **الحساب الجاري:** هو حساب يفتح البنك للتجار لتأمين عمليات السحب والدفع المتعلقة بنشاطهم المهني حيث يستخدمه التاجر لسداد عمليات شراء البضائع والموارد الأولية ودفع أجور العمال.

ثانيا- **الوظائف الحديثة:**

البنك التجاري يسعى دائما الى دفع رقم اعماله والى ضبط وترشيد مصروفاته واعيانته وذلك ما أدى الى ابتكار خدمات جديدة يؤديها المتعاملين معه ومن أبرزها:¹

- **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** أصبحت البنوك تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى انشاء مشروعاتهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع للشراء والبيع والتحصيل؛

¹ زابدي صابرينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة، مذكرة شهادة ماستر، اقتصاديات مالية والبنوك، جامعة اكلي امجد اولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص14.13

-خدمة البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد أو البطاقة البلاستيكية): وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة في الستينات؛

- اصدار خطابات الضمان: يقصد بخطاب الضمان هو تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون الى طرف اخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب، وذلك في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق، ويتقاضى البنك عمولة مقابل من الزبون مقابل اصدار خطابات الضمان.

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها وكذا ارتباط مفهومها بمفاهيم أخرى بالإضافة الى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به.

الفرع الأول: تعريف ادارة المخاطر البنكية

أ- تعريف الخطر والمخاطرة

اختلف تعريف الخطر والمخاطرة البنكية باختلاف الباحثين حيث يمكن من خلال هذا العنصر عرض بعض هذه التعاريف:

1- تعريف الخطر: يعرف الخطر على أنه:

-الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن طريق الذي يوصل الى نتيجة متوقعة او مأمولة؛

- تهديد ناتج عن حدث يمكن ان يؤدي الى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة؛

-الخطر حقيقة عامة كما انه ظاهرة ناتجة عن نقص المعرفة الإنسانية.¹

¹ شنقيري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، عمان، 2012، ص24

2- تعريف المخاطرة: تعرف على أنها

-المخاطرة هي احتمال حدوث ظروف او احداث يمكن ان تؤثر على تحقيق اهداف المنظمة وتقاس المخاطر

من خلال درجة تأثيرها على اهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها؛¹

- توقع اختلاف العائد بين المخطط والمطلوب المتوقع حدوثه؛

- مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق

أهدافها ويمكن ان يكون الأثر إيجابيا فيطلق عليه فرصة ويمكن ان يكون سلبيا ويسمى خطرا او تهديدا؛

مما سبق يمكن تعريف المخاطرة حالة عدم التأكد من تحقيق العائد المخطط له مما يؤثر على اهداف المؤسسة

وعليه يمكن القول ان الخطر هو السبب في الخسارة واما المخاطرة هي حالة قد تخلق او تزيد من فرصة نشوء

خسارة من خطر ما.

ب- تعريف إدارة المخاطر

هناك عدة من تعاريف إدارة المخاطر ومن أهمها

1/ أسلوب علمي يهدف الى التعامل مع المخاطر البحتة من خلال التنبؤ بالخسائر المحتملة وتنفيذ استراتيجيات

تقلل من احتمالية وقوعها او تخفيف من تأثيرها المالي الى أدنى حد ممكن؛²

¹ زرقط فايزة، لباز الأمين، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي والدولي -الأدوات

المالية - الافصاحات، مجلة مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة،

جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 01، الجلفة، الجزائر، 2020، ص69

² محمد بن بوزيان وسوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التتقيطي، دراسة حالة البنك الوطني

الجزائري-سعيدة-، مداخلة ضمن اعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول- ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة

الزيتونة، الاردن، 2007، ص03

2/ هي منهجية متكاملة تهدف الى مواجهة المخاطر بأكثر الوسائل كفاءة و اقل التكاليف، من خلال تحديد المخاطر وتحليلها وقياسها ثم اختيار وتطبيق انسب الحلول لتحقيق الأهداف المرجوة؛¹ ومن خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر: هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتبعها الإدارة لتقليل التأثيرات السلبية للمخاطر، من خلال تحليلها ومراقبتها بهدف الحد منها والحفاظ عليها في ادنى مستوى ممكن.

الفرع الثاني: أنواع واهمية المخاطر البنكية واهداف إدارة المخاطر

أ- أنواع المخاطر البنكية

يمكن تقسيم المخاطر البنكية الى ما يلي:

- **مخاطر ائتمانية:** هي التي يمكن ان تتأثر إيرادات البنك وراس ماله والناجمة عن عدم قياس العميلة بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك وراس ماله بالوقت المناسب
- **مخاطر التشغيل:** وهي المخاطر المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والافراد والنظم او تنشأ نتيجة لأحداث خارجية
- **مخاطر السيولة:** تنشأ عند عدم القدرة المصرف على الوفاء بالتزامات في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء ويعتبر هذا الامر أساسي للحفاظ على سمعته البنك ولضمان استمراريته
- **مخاطر السوق:** يقصد بها وقوع بعض الاحداث الهامة داخليا او خارجيا كالتغيير في النظام الاقتصادي او السياسي في الدولة ذاتها او دولة اخرى²

¹ ابراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد الدراسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2، أبو ظبي 2010، ص39

² طرف الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دار النشر مكتبة الملك، ط2003، ص1، ص32.

ب- أهمية واهداف إدارة المخاطر

تختلف إدارة المخاطر عن قياسها، فبينما يقتصر القياس على تحديد حجم التعرض للمخاطر، تهدف إدارة المخاطر إلى وضع استراتيجية متكاملة للتعرف على المخاطر وتحليلها والتقليل من آثارها، وقد أولتها لجنة بازل أهمية خاصة ضمن معايير الملاءة المصرفية، مما دفع البنوك إلى إنشاء وحدات متخصصة للتحكم في مستويات المخاطرة، ومن اهم الوظائف نذكر:

- تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما ال يؤثر على ربحية البنك؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛

- مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.¹
- ومن هذا تسعى إدارة المخاطر الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تضمن الاستقرار المالي واستدامة اعمال البنك منها:²

- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتصور متكامل عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- المحافظة على أصول البنك وضمان حمايتها من أي خسائر محتملة قد تؤثر على استقرار المالي؛
- تحقيق فهم دقيق وشامل للمخاطر والتأكد من بقائها ضمن حدود المقبولة وفقا للسياسات والإجراءات المعتمدة؛
- تطوير وتنفيذ اليات علمية وعملية ممنهجة لتقليل المخاطر او خفض تكلفة التعامل معها بما يضمن كفاءة العمليات المصرفية؛

- ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في حال وقوع خسائر كبيرة؛

¹ بلعجوز حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، ايام 06 و 07 جوان 2005

² جواني صونيا، مرجع سابق، ص 49

- انشاء وتنفيذ نظام رقابي داخلي شامل يهدف الى إدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- التأكد من ان البنك يحصل على عوائد مناسبة تتناسب مع المخاطر المحتملة والاستفادة من إدارة المخاطر كأداة لتعزيز الأداء المالي والقدرة التنافسية.¹

الفرع الثالث: تقنيات وأساليب إدارة المخاطر البنكية وطرق مواجهتها

أ- تقنيات وأساليب إدارة المخاطر البنكية

تنقسم تقنيات واساليب إدارة المخاطر المصرفية الى منهجين رئيسيين هما:

1- التحكم في المخاطر:

يهدف هذا المنهج الى الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة المالية بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال مجموعة من الأساليب أبرزها:

تحاشي المخاطر: يتمثل في الامتناع عن الانخراط في أنشطة ذات مخاطر مرتفعة قد تؤدي الى خسائر جسيمة؛

تقليل المخاطر: عبر تطبيق إجراءات رقابية واستراتيجيات تحكم فعالة لمنع وقوع الخسائر او الحد من تأثيرها في حال حدوثها.²

2- تمويل المخاطر:

يركز هذا المنهج على توفير الموارد المالية اللازمة لتعويض الخسائر المحتملة، ويتخذ شكلين رئيسيين:

أ- **التحوط:** يستخدم لتغطية الخسائر الناتجة عن تقلبات الأسعار من خلال أدوات مالية مثل الإقراض، استقراض، العملات المختلفة او ابرام عقود تجارية للبيع والشراء بما في ذلك المشتقات المالية؛

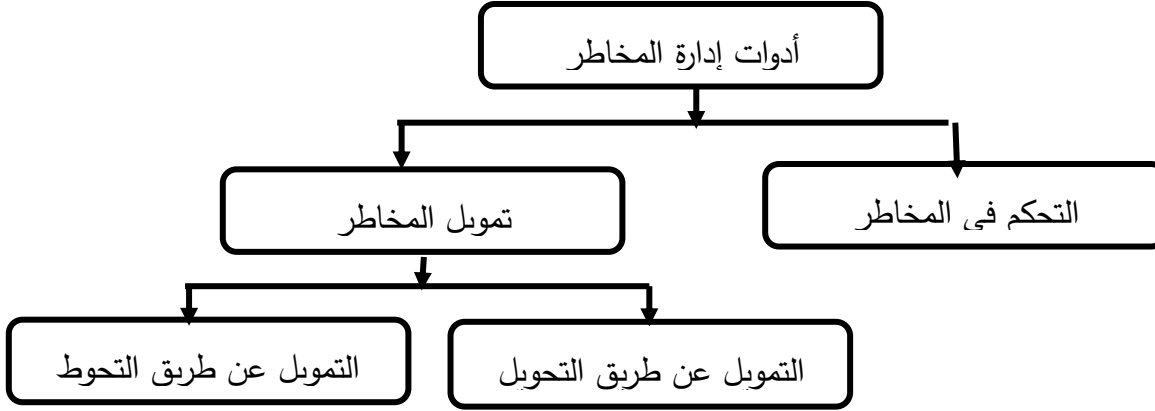
¹ عيادي محمد امين، شعشوع عبد العزيز، إدارة المخاطر في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة شهادة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر، ص9

² كسراوي حسنا وبولال سميرة، دراسة إدارة المخاطر في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك التنمية المحلة -وكالة تيميمون-

اقتصاد نقدي وبنكي، مذكرة شهادة الماستر، جامعة احمد دراية-ادار-، 2022/2021، ص10

ب- التحويل: : يقوم على نقل المخاطر الى طرف اخر مثل شركات التأمين او مؤسسات المالية بموجب عقود يتم من خلالها مواجهة المخاطر مقابل دفع مقابل مالي مع احتفاظ صاحب الأصل بملكيتها¹.

الشكل رقم 01: تقنيات وأساليب إدارة المخاطر:



المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على طارق عبد العال حماد إدارة المخاطر الدار الجامعية الإسكندرية مصر
2003 ص 53

ب- الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر

تمر إدارة المخطر بعدة خطوات متتالية للحد من الخطر نذكر منها:

1- تحديد الخطر:

تهدف هذه الخطوة الى اكتشاف والتعرف على كل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية والتي يمكن ان تهدد أهدافها، ويتطلب أدوات لتحديد المخاطر مثل:
الاستبيان، المقابلات الشخصية، قوائم الفحص، ورش عمل تقييم المخاطر، وتحديد المخاطر يمكن ان يكون اعتمادا على الأهداف فأى حدث يعرقل تحقيق الأهداف يعتبر مخاطرة.²

¹كسراوي حسنا و بولال سميرة، المرجع السابق، ص 11

²بوسكار ربعة، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على ضوء المعايير الدولية للتدقيق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 420

2- تقييم المخاطر:

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث ان كل نوع من المخاطر يجب ان ينظر اليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، ان القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة الى إدارة المخاطر.

3- تحديد أولويات المخاطر والتخطيط للاستجابة:

وتعني ان كافة المخاطر تم الاستجابة لها من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها، وان نظام التدقيق يسمح للإدارة بالحد من المخاطر، ولغرض تسهيل التعامل مع المخاطر يتم توزيعها الى المخاطر التي يجب تجنبها، المخاطر التي يمكن تحميلها لطراف أخرى، المخاطر التي يجب التخفيف منها.

4- مراقبة المخاطر:

تعمل هذه الخطوة على توفير نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر ومراقبة التغيرات المهمة التي تطرأ عليها، وبالتالي على إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة لهذه المخاطر وإجراءات التحكم فيها وعمل إجراءات مراجعة دورية للسياسات وفحص مدى توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة.¹

الفرع الثالث: قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل

بالرغم من الوسائل اليت يستعملها البنك في تقييم المخاطر، إلا أنه يأخذ دائماً الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها وذلك من خلال الوقاية والمعالجة لهذه المخاطر الائتمانية وهو ما سنتناوله.

اتفاقية بازل الاولى:

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر، وسويسرا ولوكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية وذلك بعد حدوث انهيار لبعض البنوك في السبعينيات وظهور مخاطر لم تكن

¹ مرجع سابق، ص 420

معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية وزيادة حدة المخاطر الائتمانية إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العامل الثالث وزيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها وتعرش بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الام، وتهدف لجنة بازل الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هي:

-تقرير حدود الدنيا لكفاية رأس مال البنوك؛

-تخسين أساليب الفنية للرقابة على الأعمال البنوك؛

-تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك؛

ولقد استهدفت جهود لجنة بازل الأولى الى تحقيق هدفين أساسيين هما:

1- المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وذلك عن طريق:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس امال بالمصارف؛

-تحسن الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف؛

-تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.

2-الحد من آثار المنافسة غير العادلة، والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات

الرقابية

ومع ذلك فلم تخلو بازل الأولى من بعض الانتقادات على الرغم من الايجابيات أنفة الذكر، لم ينجح بازل الأولى

في تحقيق جميع أهداف اللجنة وعلى الرغم من أنه أسهم في زيادة استقرار القطاع المصرفي.

اتفاقية بازل الثانية:

في سنة 1999 قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بعمل جاد لإصدار بازل 2 الخاصة بمعيار كفاية رأس مال

البنوك، وهدفت الى:

-تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفي؛

-الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

-تطوير الحوار بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر؛

-زيادة درجة الشفافية بتوفير المعلومات الكافية.

وطرحت اتفاقية بازل الثانية ثلاثة أساليب لقياس مخاطر الائتمان منها:

-الأسلوب المعياري:

وهو يستخدم لقياس مخاطر الائتمان ويعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية

مثل موديز وستاندرد اند بورز ووكالات ضمانات الصادات، ويتضمن الأسلوب النمطي الضمان والضامين

ومشتقات الائتمان ومعاملة محددة لتعرضات المخاطر لأنشطة التجزئة والقروض العقارية بغرض السكن

والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة

-أساليب التصنيف الداخلي:

هي أحد أهم الأساليب الجديدة التي قدمتها لجنة بازل 2. وتنقسم إلى قسمين أسلوب الأساسي الداخلي وأسلوب

المتقدم، حيث تختلف أسلوب الداخلي عن الأسلوب النمطي اختلافا جوهريا، حيث أن أساليب التصنيف الداخلي

الأساسي يقوم بها البنك وتقوم بتقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك ومن ثم يتم حساب رأس المال

اللازم لتغطية تلك المخاطر.

وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي على أربع عناصر هي.

-احتمال التعثر: وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض لفترة زمنية معينة؛

-اجل الاستحقاق: التي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة تعرض؛

- الخسارة عند التعثر: هو معدل الخسارة المتحققة بعد تعثر العميل ويتم قياس الخسائر التي سوف يتعرض لها

البنك؛

-**التعرض للتعرض:** هي قيمة الخسائر البنك في لحظة تعثر العميل وهي تختلف عن التزامات العميل اتجاه البنك في البداية حيث يمكن ان يكون هناك التزامات غير مسحوبة او يمكن ان يكون هناك ضمانات تم استخدامها.

اتفاقية بازل الثالثة:

نتيجة للارزمة المالية الأخيرة اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة وتأتي هذه القواعد الجديدة بعد عامين من انهيار بنك ليمان الأمريكي، وقبل ثلاثة أيام من حلول الذكرى السنوية الثانية لانهياره، جاءت قرارات "لجنة بازل" المكونة من 27 دولة، في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010 تحت عنوان مقررات "بازل 3" في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر.

-برزت لجنة بازل الجديدة لتعاجل جوانب الضعف الموجودة في قطاع البنوك قبل حدوث الأزمة المالية، وتضع الخطوط العريضة لمجموعة الاجراءات والتي تهدف إلى،

-تحسين رأس المال والسيولة القليلة المتوفرة للمصارف بينما حددت من درجة الاقتراض المحتمل للمصارف؛

-ضمان أن المصارف لديها رأس مال كاف لمواصلة الاقتراض في ظل الاقتصاد ضعيف؛

-التقليل المصارف من المخاطر الذي يمثل حزام أمان تحتاجه المصارف بصل إلى 100 % في 2019

وضعت لجنة بازل عدة قواعد منها:

1-زيادة وتعزيز رأس المال بمقدار يزيد على 3 أضعاف حجم رأس المال الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي؛

2- إلزام المصارف برفع قيمة الأسهم المشتركة التي تحتفظ بها، التي تعد أقل صور رأس المال من

حيث المخاطرة 2% من الأصول إلى 7 % يذكر أن المصارف يستعين عليها الشروع في رفع

مستويات الأسهم المشتركة عام 2013.

3-ارتفاع نسبة الاحتياطي الأساسي للبنوك منسوبا إلى رأس المال والأصول المالية عالية المخاطر، وجاءت النسبة المعلنة في حدود 7% منها 4.5% تمثل النسبة الأساسية من رأس المال، 2.5% إضافية تكون بمثابة منطقة أمان وقائية في مواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها الأصول عالية المخاطر، وكانت النسبة الأساسية السابقة لا تتجاوز 2%

فالهدف الأساسي هو قياس مخاطر الائتمان المتوقع حدوثها من اجل التخفيف منها او التحكم فيها وليس الغاها نهائيا.¹

الفرع الرابع: سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

أ- إجراءات وخطوات منح القروض

يمر منح القرض بمراحل متعددة يمكن ايجازها في سبعة خطوات رئيسة وهي:

1- **الفحص الأولي لطلب القرض:** البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض واجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج تفر عنها زيادة المنشأة، وخاص من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي اما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب او الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعلا بالجدية في معاملة طلبه.

2- **التحليل الائتماني:** التحليل الائتماني: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث خصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة راس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة الى الظروف

¹زايدي صابرينة، مرجع سابق، ص 61

الاقتصادية المختلفة التي يمكن ان ينعكس أثرها على نشاط المنشأة،

3- التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي يستخدم فيه، وكيفية صرفه، وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل الى تحقيق مكالح كل منهما¹

4- اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض اما بالقبول العميل التعاقد او عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم اعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن منشأة طالبة الاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض. وبناءا على هذه المذكرة يتم موافقة على منح القرض من سلعة الائتمانية المتخصصة

5- صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض التوقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستقاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض

6- متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، او تتطلب تأجيل السداد، او تجديد لفترة أخرى.

¹تومنة سميرة، عزي زينب، نماذج المعايير الائتمانية لمنح القروض للبنوك الجزائرية (دراسة حالة بنك BADR) وكالة ادرار، اقتصاد نقدي وبنكي، مذكرة شهادة الماستر، جامعة احمد دراية -ادرار-، 2022، ص13-14

7-تحصيل القرض (استرجاع القرض): يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.¹

ب- معايير منح الائتمان

تستخدم البنوك التجارية عدة معايير رئيسية عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وهي سمعة العميل، قدرته المالية، مركزه المالي، الضمانات المقدمة، فضلاً عن تحليل الظروف الاقتصادية العامة²

1- شخصية العميل: تُعتبر السمعة الجيدة للعميل نتاجاً لمجموعة من الصفات الأساسية، أبرزها الأمانة، الكفاءة، المثابرة والأخلاق. وعند توافر هذه السمات لدى المقترض، فإنها تعزز شعوره بالمسؤولية تجاه التزاماته المالية وديونه. إن الثقة في قوة أخلاق العميل وأمانته تُعد من الركائز الأساسية في الأعمال التجارية بشكل عام، وفي القطاع المصرفي بشكل خاص.

2- طاقة العميل: القروض المصرفية بالمعنى التقليدي هي قروض يقدمها البنك لتلبية احتياجات اقتصادية للعميل طالب القرض، ويُسدّد القرض عند انتهاء الحاجة المالية، سواء دفعة واحدة أو على نحو تدريجي. ويعتمد سداد القرض في مواعيد استحقاقه على قدرة العميل في إدارة شؤونه المالية بكفاءة، بما يعود عليه بالفائدة. يمكن قياس كفاءة العميل الإدارية من خلال دراسة سياسته في تسعير منتجاته المختلفة وقدرته على الحفاظ على رأس المال.

3-المركز المالي للعميل: يعد المركز المالي للعميل من منظور ائتماني الضمان الأساسي لقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته. يجب أن يتمتع العميل برأس مال قوي وسليم، حيث أن عدم توفر

¹ تومنة سميرة وعزي زينب، المرجع السابق، ص13.14

² محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص159.

مركز مالي مستقر يعرضه لعدد من الأزمات المالية التي قد تؤدي إلى الإفلاس. وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل لضمان سلامة مركزه المالي. من بين المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الوضع المالي للعميل: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة، نسبة التداول، نسبة السيولة، عائد الاستثمار، ومعدل دوران الأصول الثابتة.

4-الضمانات: يتم اخذ الضمان من العميل سواء كان عينيا او شخصيا لتغطية بعض القصور في المعايير الائتمانية لكنه لا يعوض تماما عن السمات الحسنة للعميل او التزاماته بتعهداته او قدرته على السداد، الهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير حماية للبنك من المخاطر المحتملة على سبيل المثال قد يطلب البنك ضمانات من المقترض في حال عدم توفر راس مال كاف لديه وتكمن أهمية الضمان كخط دفاع أخير للبنك في ضرورة مراعاة قانونيته وكفايته لتغطية القرض بالإضافة الى قابليته للتصرف بسهولة عند الحاجة.

5- الظروف الاقتصادية العامة: يقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها، ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان، وربما تكون سببا في تغير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، لذلك يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية ومركز العميل منها، وتتضمن ذلك دراسة طبيعته المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة دخول منافسين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة المرجع الأساسي التي يعتمد عليها الباحث في معالجة موضوع دراسته، حيث قمنا بعرض بعض الدراسات حول ادراة المخاطر في البنوك التجارية، وتمثلت الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية، وكذا مقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة من خلال عرض أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

يمكن انجاز اهم الدراسات السابقة العربية فيما يلي:

1/دراسة كسراوي حسناء ، بولال سميرة، لنيل شهادة الماستر أكاديمي، بعنوان: دراسة إدارة المخاطر بالبنوك

التجارية -دراسة حالة بنك التنمية المحلية-وكالة تيميمون - 2022/2021

وتمثلت إشكالية الدراسة في: كيف تتم سياسة المخاطر في البنك؟ وماهي إجراءات التحفيزية التي يتخذها البنك؟

وهدف هذه الدراسة الى التعرف على اغلب المخاطر بالبنوك التجارية واهم السياسات المعتمدة لمواجهة المخاطر

وبالأخص بنك التنمية المحلية ومن اهم النتائج المستخلصة هي:

-تعتمد إدارة المخاطر في البنوك على أدوات وتقنيات لتحديد وقياس ومتابعة المخاطر

- تهدف الى تقليل الخسائر المالية المحتملة والحد من عدم اليقين

-البنوك التجارية الجزائرية تطور سياسات واستراتيجيات متناسقة مع طبيعة المخاطر المحتملة

- البنوك التجارية هي التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب او الالهل المحددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي

والخارجي وخدمته بما يحقق خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي

- ادارة المخاطر هي مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب اخذها بحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي

قرض وذلك من اجل منع او تقليل الخسائر المالية المحتملة ومن تم الحد من ظاهرة عدم التأكد

-القرض هو عملية مالية يمنح من خلالها المقرض * الدائن * مبلغ مالي تحت تصرف المقرض

المدين * بموجب عقد يتضمن كل من المدة، الفائدة، الضمانات، طريقة التحديد

2/دراسة عبد الرحيم قريشي، لمياء بوليفة، لنيل شهادة الماستر أكاديمي، بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية في

البنوك التجارية - دراسة ميدانية من الوكالات البنكية بورقلة - 2022/2021

وتمثلت إشكالية الدراسة في: كيف تتم إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية؟

وتطرقت هذه الدراسة الى واقع المخاطر التشغيلية في وكالات ورقلة وتوصلت الى ان هناك عدة مخاطر تواجهها

البنوك ويعتبر العنصر البشري اهم الأسباب

- ان البنوك تتعرض الى العديد من المخاطر التشغيلية أهمها العنصر البشري اذ ان يعتبر اهم مصادر المخاطر

التشغيلية

- ان الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من ان نشاطات المؤسسة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة

ومراقبة من الاخطار ومتابعتها بهدف الكشف المبكر عن أي انحرافات وتجاوز لسقوف الاخطار فذلك يتوجب

على البنك تفادي هذه المخاطر وذلك بتطبيقه للمبادئ السليمة باتباع لجنة بازل

تلتزم البنوك بتطبيق المبادئ السليمة من خلال لجنة بازل وذلك لتقليل من المخاطر التشغيلية في

البنوك محل الدراسة

- تلتزم البنوك بتطبيق طرق والأساليب للحد من المخاطر كإنشاء مخصصة لمراقبة المخاطر والتقيد بمبادئ

لجنة بازل، وتطبيق الطرق السليمة في قياس المخاطر

- العمل على زيادة كفاءة الموارد البشرية يتماشى مع جانب الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية والمخاطر

التشغيلية بشكل خاص وكذلك فيما يخص التعامل بالتكنولوجيا خاصة في ظل التطورات الواردة على البنوك في

هذا المجال.

3/دراسة لوناتسي احمد، كندة حليلة، لنيل شهادة الماستر أكاديمي، بعنوان: إدارة مخاطر العمليات البنكية-

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية والريفية- (BABR) وفق مقررات بازل 2020_2021

وتمثلت إشكالية الدراسة في: ماهي مساهمة المقررات الصادة عن لجنة بازل في الحد من المخاطر؟

وهدف هذه الدراسة الى ان البنك يعتمد على تحليل شامل لجميع الاقتراحات قبل اتخاذ القرارات لتجنب

المخاطر، حيث ركزت الدراسة بشكل خاص على المخاطر الائتمانية

- منح الائتمان الجيد على أسس موضوعية ومتابعة استمرارية جودته
- الرقابة على جودة المحفظة وتحديد استراتيجية التعامل مع المخاطر المستقبلية للمحفظة
- تحديد الأنشطة المستقبلية المستهدف التوسع الائتماني بها وتلك المطلوب تقليص الائتمان الموجه
- نظام التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية ليس بديلا لتحليل الائتماني لدى مسؤولي الائتمان حيث انه لا يشمل كافة التصورات والاحتمالات المتوقعة حدوثها مستقبلا

1/ يتم التعرف على تقييم المخاطر من خلال محورين:

* تتعلق بمخاطر النشاط الاقتصادي

* يتعلق بالمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعميل

2/ يتم تقييم العملاء عند المنح، وعند أي تغيرات تطرأ خلال عام التسهيل وكحد ادني يتم مراجعة التقييمات مرة كل عام

* يتعين دراسة المخاطر المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك لتحديد المخاطر المرتبطة بكل نشاط،

واقترح السقوف الائتمانية الخاص بكل نشاط ومنطقة جغرافية في ضوء المخاطر المرتبطة بها

* من خلال تحديد سقف لكل نشاط توزيع سقوف على كل منطقة جغرافية واعتمادها من المخاطر

بالمحفظة

*من خلال تحديد سقف لكل نشاط توزيع سقوف على كل منطقة جغرافية واعتمادا من الإدارة

العليا للبنك واطار وحدات البنك بها.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

4/ دراسة Lamia Atmaini ،kametia Djioua للحصول على درجة ماجستير في العلوم المالية

بمعنوان : Le concept de gouvernance et la question des risques

Bancaires car de la BADR direction régionale de Tizi-Ouzou

مفهوم الحومة وإدارة المخاطر المصرفية الحالة: من إدارة *بدر* إقليم تيزي وزوو

حيث هدفت هذه الدراسة الى جملة من الاستنتاجات ومن أهمها:

-إدارة المخاطر التشغيلية ذات أهمية قصوى على هذا المستوى

- الهيكلية التي تعاني إجراءاتها من بعض لوجه القصور

- من الضرورة تحسين أداء نظام المعلومات، يحتاج الى تحسين تلبية المتطلبات العملية لجمع البيانات

5/ دراسة Alshatti بمعنوان The affect of crédit risk management 2015

On financial performance of the Jordanian commercial bank

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن خلال

الفترة 2005 2013 ،وقد تم تصميم نموذجين رياضيين لقياس هذه العلاقة هما نموذج العائد على الأصول

ونموذج العائد على الملكية، وكشف البحث ان هناك تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك

التجارية الأردنية مقاسة بالعائد على الأصول والعائد على الملكية ، كما لخص البحث الى ان مؤشرات إدارة

مخاطر الائتمان التي تم بحثها في لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك الأردنية ن واستنادا الى النتائج

أوصى الباحث البنوك بتحسين ادارة مخاطر الائتمان لديها لتحقيق المزيد من الأرباح، حيث يجب على البنوك

ان تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات القروض المتعثرة/ اجمالي القروض ،مخصص خسائر التسهيلات/ صافي

التسهيلات ونسبة الرفع المالي

6/دراسة Ruziqa بعنوان The impact of crédit and liquidité 2013

Risk on Bank Financial performance

هدفت الدراسة الى بيان اثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على أداء البنوك وتركز هذه الدراسة بشكل خاص على البنك الاندونيسي في الفترة من 2007 الى 2011 ويقاس الأداء الماليين للبنك بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة وقيست مخاطر الائتمان بمعدل القروض غير العاملة، كما قيست مخاطر السيولة بمعدل السيولة، وعلاوة على ذلك قامت هذه الدراسة أيضا بتقييم اثر راس المال المصرفي وحجم البنك على الأداء المالي للبنك وظهرت نتائج هذا البحث ان مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي كبير على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وفي حين وجد ان نسبة السيولة لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وان اثر راس المال المصرفي له تأثير إيجابي على العائد على حقوق المساهمين وعائد حقوق الملكية وصافي الدخل بينما وجد ان حجم البنك له تأثير سلبي كبير على صافي الربح وقد وجد كلا من مخاطر الائتمان والسيولة لهما تأثير غير هام على صافي الربح

7/دراسة Akhtar and Sadaqat بعنوان Liquidité risk 2011

هدفت الدراسة في النظر في مخاطر السيولة المرتبطة بملاءمة المؤسسة المالية، بغرض تقييم إدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان وتبحث هذه الدراسة أهمية حجم الشركة، ورأس مال التشغيلي والعائد على حقوق الملكية ، وكفاية راس المال والعائد على الأصول مع إدارة المخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان

ولتحقيق اهدف الدراسة فقد استخدمت عينة من 12 بنكا منها 6 بنوك تقليدية و6 بنوك إسلامية وجمعت البيانات من تقارير السنوية للبنوك من خلال الفترة 2006-2009، واستخدمت البيانات المالية من هذه التقارير الحساب وتقييم إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان وتضمنت العينة الاجمالية 48 ملاحظة في السنة المصرفية ،واستندت الدراسة الى بيانات ثانوية تغطي فترة اربع سنوات، أي الفترة 2006-2009 وقد

توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية غير هامة بين حجم راس المال وصافي راس المال العامل وصافي الأصول مع المخاطر السيولة كلا النموذجين

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة المعروضة يمكن وضع مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية من خلال عرض أوجه التشابه ووجه الاختلاف، وكذا أوجه الاستفادة منها.

-أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يمكن عرض مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يلي:

الجدول رقم (01): أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
- من حيث أساليب إدارة المخاطر في البنوك التجارية	- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث إشكالية الدراسة
- اهم السياسات المعتمدة لمواجهة المخاطر في البنوك التجارية	- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث المكان والزمان
- يعتبر العنصر البشري أحد أسباب المخاطر التي تواجهها البنوك	- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث بلد الدراسة
- ان البنك يعتمد على تحليل شامل لجميع الاقتراحات قبل اتخاذ القرارات	-تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة على انها تمت باللغة العربية
- من حيث معرفة كيفية نشأة المخاطر في البنوك التجارية	-تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة على انها دراسة حالة قرض عقاري

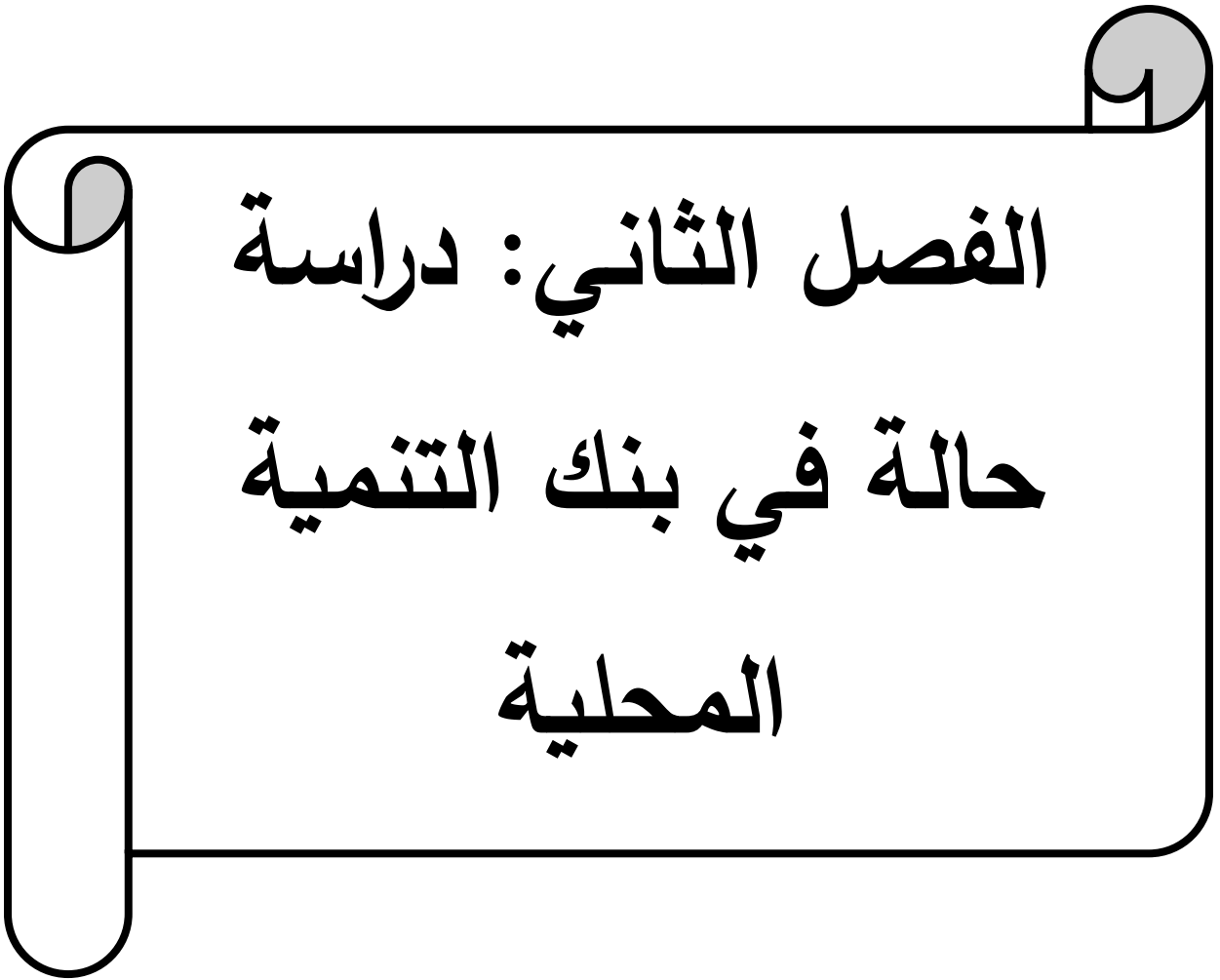
- ان البنوك التجارية تمثل محور الاقتصاد الا انها تتعرض الى مخاطر عديدة -اعتماد دراستنا والدراسات السابقة على مقررات لجنة بازل.	- على ان الدراسات السابقة ركزت على المخاطر الائتمانية والتشغيلية بصفة خاصة - ركزت الدراسات السابقة على تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي.
--	--

المصدر: من اعداد الطالب

خلاصة الفصل الأول:

تعرفنا في هذا الفصل على المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية وإدارة المخاطر. اين تبين لنا وجود اختلافات في التعريفات والآراء حول هذين الموضوعين، ما يعكس تعقيدهما. كما تم التركيز على أهداف البنوك، خصوصًا الربحية والسيولة والأمان، إلى جانب شرح أنواع المخاطر التي تواجه البنوك، مثل: المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السيولة.

كما استخلصنا أن إدارة هذه المخاطر تتطلب تطبيق استراتيجيات مدروسة وآليات رقابية دقيقة، وهو ما تعززه مقررات لجنة بازل التي تم تناولها. وعليه فإن البنوك لا تباشر عملياتها دون تبني سياسات متكاملة لإدارة المخاطر، بما يضمن حماية أصولها، وتعزيز استمراريته، وتحقيق الاستقرار المالي ضمن بيئة تتسم بعدم اليقين.



الفصل الثاني: دراسة حالة في بنك التنمية المحلية

مقدمة الفصل:

يعتبر منح القروض من أبرز مهام البنوك التجارية، نظراً لدوره الحيوي في تمويل الأفراد والمؤسسات. ومن هذا المنطلق، يولي بنك التنمية المحلية أهمية خاصة لعملية الإقراض، مع اتخاذ جملة من الإجراءات لضمان تسيير المخاطر المرتبطة بها، خاصة فيما يتعلق بالقروض العقارية

-سيتم من خلال هذا الفصل دراسة حالة منح قرض عقاري ببنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-، مع التركيز على الإجراءات المتبعة لتسيير المخاطر المرتبطة بهذه العملية.

ومن أجل الإحاطة الشاملة بهذا الفصل، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: دراسة حالة نموذج طلب قروض عقاري

المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة

المطلب الاول: ماهية بنك التنمية المحلية (وكالة القرارة)

يساهم بنك التنمية المحلية - وكالة القرارة- على غرار باقي المؤسسات المصرفية، في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دوره الحيوي في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة لم تكن تحظى بالاهتمام الكافي لدى البنوك الأخرى، إضافة إلى العمل على تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية التقليدية بشكل يتماشى مع متطلبات السوق واحتياجات الزبائن

الفرع الأول: تعريف بنك التنمية المحلية

يعتبر بنك التنمية المحلية من أصغر البنوك في الجزائر تابع للقرض الشعبي تم تأسيسه بموجب المرسوم رقم - 85 85 بتاريخ 30 /04/ 1985 براس مال قدره 500 مليون دج. حيث اعتمد بنك التنمية المحلية لولاية غرداية (وكالة القرارة) منذ 01 جوان 1985.

الفرع الثاني: : نشأة بنك التنمية المحلية

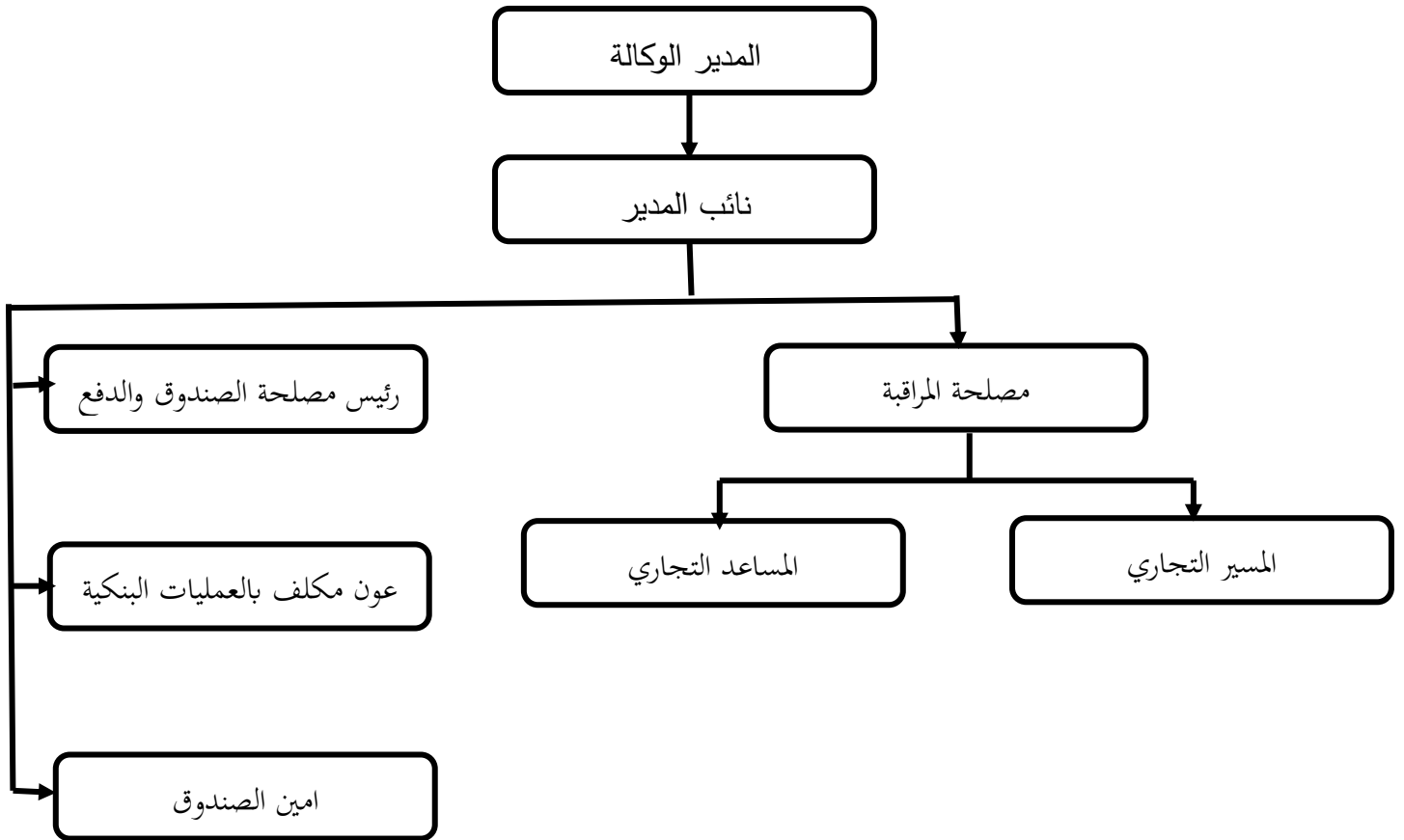
تم انشاء بنك التنمية المحلية طبقا للمرسوم 85/86 الصادر بتاريخ 30 افريل 1985 على شكل شركة وطنية تحولت هذه الشركة في فيفري بنكية وهي منبثقة عن اعادة الهيكلة للقرض الشعبي الوطني الى شركة بالأسهم وبنك عالمي براس مال اجتماعي قدر ب 1140 مليون دينار ليصل اليوم الى 36800 مليون دينار جزائري مكتتب من طرف الدولة وهو مسير من طرف مجلس ادارة تحت رئيس مدير عام¹

يساهم بنك التنمية المحلية بدور فعال في دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية، لاسيما في مجال التجارة الخارجية، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المصغرة، إلى جانب تقديم الدعم لأصحاب المهن الحرة. كما يوفر

¹مقابلة شخصية مع موظف 06 افريل 2025، على الساعة 09:40

البنك خدمات تمويلية موجهة للأفراد، تشمل القروض الاستهلاكية لاقتناء التجهيزات الكهرو منزلية والسيارات، إضافة إلى القروض العقارية التي تتيح للأفراد إمكانية بناء أو توسيع مساكنهم أو اقتناء سكن جديد كما ساهم بنك التنمية المحلية في تعزيز المنظومة المالية والمصرفية من خلال مشاركته في رأس المال الاجتماعي لعدد من الهيئات المالية، مما يُبرز دوره في دعم المؤسسات المالية والمساهمة في تطوير القطاع المالي الوطني¹

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي



الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية (وكالة القرارة)

المصدر: بنك التنمية المحلية BDL (الوكالة القرارة) 2025

¹ مقابلة شخصية مع موظف 06 افريل 2025، على الساعة 09:40

شرح الهيكل التنظيمي:

الشكل اعلاه يوضح لنا الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية لوكالة القرارة حيث نلاحظ انه من مكتب مدير

الوكالة يأتي بعده نائب المدير ثم ننقل بعده الى مصلحة المراقبة ورئيس مصلحة الصندوق حيث:

1- مصلحة المراقبة تتفرع بدورها الى مساعدين تجاريين وتتمثل مهامها الى:

المنازعات: يتولى هذا القسم الجوانب القانونية المتعلقة بحماية مصالح البنك، ويعنى بمتابعة القضايا والنزاعات

التي يكون البنك طرفاً فيها. وتشمل مهامه الرئيسية ما يلي:

-دراسة الشكاوى والنزاعات القانونية المقدمة ضد البنك

-تعيين المحامين المختصين لتمثيل البنك أمام الجهات القضائية

-الإشراف على سير القضايا إلى حين صدور الأحكام، ومتابعة تنفيذها بعد صدورها

القروض: القرض هو عملية مالية يضع فيها المقرض (الدائن) مبلغاً مالياً تحت تصرف المقرض (المدين)

بموجب عقد يحدد المدة، الفائدة، الضمانات، وطريقة السداد، يتولى هذا القسم تنفيذ الإجراءات الخاصة بالقروض

وفقاً لتعليمات الإدارة، بالإضافة إلى استقبال العملاء، ودراسة طلباتهم والتأكد من مطابقتها للشروط المطلوبة

2- رئيس مصلحة الصندوق ويتفرع الى عون مكلف بالعمليات البنكية وامين الصندوق وتتمثل مهامها الى:

- استقبال الزبائن؛

- معالجة العمليات المصرفية بالدينار والعملة الصعبة؛

- تسير الحسن للخرينة؛

- انجاز الإحصائيات الخاصة بالمصلحة.¹

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-

المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها بنك التنمية المحلية

تلعب القروض دوراً أساسياً في النشاط الاقتصادي، إذ تختلف عمليات الاستغلال عن عمليات الاستثمار من حيث الموضوع، والطبيعة، والمدة، مما يستوجب اعتماد أساليب تمويلية متباينة تتلاءم مع خصوصية كل عملية. ومن هذا المنطلق، يتم التمييز بين نوعين رئيسيين من القروض

الفرع الأول: قروض الاستغلال

وتتمثل في القروض قصيرة الأجل، والتي لا تتجاوز مدتها 18 شهراً.

1-تسهيلات الصندوق:

يخصص هذا النوع من التسهيلات لتمويل العجز المؤقت في الخزينة، أي لتغطية الفارق القائم بين الإيرادات والنفقات.

2-السحب المكشوف:

يعتبر شكلاً من أشكال التمويل قصير الأجل، يُمنح لمواجهة الاحتياجات المستعجلة لرأس المال العامل، ويُستخدم عادةً لتغطية العجز المؤقت في السيولة الناتج عن تدبذب التدفقات النقدية.

3-القرض الموسمي:

يعد هذا القرض موجهاً لتلبية احتياجات الخزينة خلال فترة موسمية محددة.

4-التسبيقات على المخزون:

يخصص هذا النوع من القروض لتمويل شراء المواد الأولية.¹

¹وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-

5- خصم الشيك:

يتمثل في قيام البنك بصرف قيمة الشيك المقدم من العميل على الفور، وذلك لحين تسوية المبلغ عند استحقاق الشيك.¹

6- خصم الورقة التجارية:

يتضمن هذا النوع من التمويل قيام البنك بصرف القيمة الاسمية للورقة التجارية فوراً، على أن يتم تسويتها عند بلوغ تاريخ استحقاقه.

الفرع الثاني: قروض الاستثمار

هي قروض طويلة الأجل تمتد لفترة تتجاوز 10 سنوات، وتخصص لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تتطلب مدة زمنية طويلة لتحقيق العوائد المرجوة.

1- قروض متوسطة الاجل: هي قروض تمويلية تتراوح مدتها بين 3 و 7 سنوات، وتستخدم بشكل رئيسي لتمويل اقتناء وسائل الإنتاج مثل السيارات والمعدات.

2- قروض طويلة الاجل: هي قروض تمتد مدتها لأكثر من 7 سنوات، وتخصص لتمويل اقتناء المصانع أو العقارات.

الفرع الثالث: قروض خاصة:

1- ANSEJ - قروض تشغيل الشباب

CNAC - قروض التأمين على البطالة

وهي قروض متوسطة الأجل تهدف إلى تعزيز حماية الشباب من البطالة، من خلال تمويل إنشاء أنشطة إنتاجية وخدمية يديرها الشباب.

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية - وكالة القرارة-

2-القرض المهني (المهنية):

هو قرض مخصص لأصحاب المهن الحرة مثل الأطباء، الصيادلة، المحامون، والمحاسبون، ويهدف إلى تمويل بدء نشاطاتهم المهنية.

3-قرض الاستهلاك:

هي قروض تُمنح للعائلات لتمويل شراء الأثاث المنزلي أو الأجهزة الإلكترونية والكهرو منزلية، وتُخصص للأفراد الذين يتوفرون على دخل ثابت ولديهم القدرة على سداد القرض.

4-القرض العقاري:

هو قرض طويل الأجل يُمنح للأفراد لشراء أو بناء مسكن، أو لإجراء تعديلات على المساكن القائمة، ويمكن أن تصل مدته إلى 20 سنة.

5-قروض شراء السيارات:

هي قروض تُمنح للأفراد لتمويل شراء سيارات جديدة، وتستمر لفترة لا تتجاوز 4 سنوات.¹

المبحث الثاني: دراسة حالة نموذج طلب قرض عقاري

الإجراءات التي يقوم بها المكلّف بالدراسات والتي يبني عليها اتخاذ القرار

المطلب الأول: الإجراءات البنكية لمنح القرض

من بين القروض التي يمنحها بنك التنمية المحلية هو القرض العقاري، لذا سوف نقوم بدراسة مختلف المراحل التي يمر بها ملف القرض الى ان يتم الاستفادة منه من طرف الزبون.

¹وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-

الفرع الاول: محتوى ملف القرض

- طلب قرض مع تحديد المبلغ، موقع ومختوم من قبل الشخص المؤهل لطلب القرض، بالنسبة للأشخاص المعنويين، بوثيقة قانونية تثبت أن المسير موهل قانونيا للتقدم بطلب قرض (مثال: محضر الجمعية العامة الاستثنائية موقع من قبل الشركاء ترخص للمسير التعاقد في إطار القرض والتصرف في ممتلكات المؤسسة)

-دراسة تقنية دراسة مفصلة؛

-وثيقة تعريف المشروع مكتملة وموقعة من قبل مقدم الطلب؛

-كشف الضرائب، شهادات CASNOS-CNAS سارية المفعول او جدول سداد ديون المؤسسة؛

-نسخ للأخر ثلاث كشوف الميزانية للمؤسسة مع الملاحق التي يجب ان تكون مختومة من طرف مديرية الضرائب (يجب ان يظهر الطابع الضريبي على جميع صفحات كشوف الميزانية) او كشف الميزانية الافتتاحي بالنسبة للشركات التي هي في طور الانشاء؛

-جدول حسابات النتائج التقديري الجاري، خلال فترة طلب القرض؛

- نسخة مصادق عليها من الاعتماد، وفقا للقانون 11-04 بتاريخ 17 فبراير 2011

-شهادة سلبية؛

نسخة مصادق عليها من استمارة التسجيل في السجل الوطني للمقربين العقاريين؛

-رخصة البناء سارية المفعول لإنجاز المشروع؛

-مخطط الأرض او المسح الطبوغرافي الذي يحدد حدود الأرض؛

-مخطط الوضعية التقنية للموقع والبناء والأرض؛

-دراسة الأرضية؛¹

¹وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-

-اتفاقية المراقبة التقنية للبناء؛

-عقد مرصد التقنية العقارية OPI؛

-عقد الدراسة؛

-عقد المتابعة؛

-اثبات تقدير قيمة الأرض والاعمال المنجزة والتي لم يتم تنفيذها بعد؛

-التكلفة التقديرية والكمية للعملية العقارية مع تحديد المبلغ التفصيلي حسب مراحل انجاز المشروع.

الفرع الثاني: دراسة ملف القرض

يعد تحليل طلب القرض خطوة أساسية لا غنى عنها يجب على البنك القيام بها قبل الموافقة على منحه، بغض النظر عن طبيعة الضمانات المقدمة. فالثقة المتبادلة بين البنك والعميل تشكل حجر الأساس في هذه العملية، إلى جانب أهمية التأكد من جدوى المشروع نفسه وقدرته على تحقيق مردودية مالية مستدامة، مما يضمن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

فالدراسة تعني البحث في كل تفاصيل القرض من حيث المردودية وصحته ومصادقته وكذلك جمع أدق معلومات عن الزبون الطالب له فيجيب عن مدى قدرته على تسديد القرض ومكانيته المالية الخاصة، فعلى المكلف بالدارسات القيام بما يلي:

-تسجيل طلب القرض في سجل الخاص؛

-تسجيل بيانات الملف في SESTEME؛

-القيام بزيارات ميدانية للموقع واعداد تقرير خاص بالزيارة¹

¹وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-

-التحقق من إن الزبون لم يستفيد من قرض من بنوك أخرى على مستوى البنوك ويتم التحقق على مستوى البنك المركزي؛

-طرح الملف على لجنة القروض من اجل القرار النهائي.

في حالة قبول الملف:

يمر الملف على عدة مراحل وهي:

-ينتقل الملف إلى مصلحة أمانة القروض حيث يتم تسجيله من خلال محضر (BY)

-تحديد الموافقة البنكية؛

-تحصيل الضمانات والشروط المطلوبة في الموافقة البنكية؛

- ارسال الضمانات الى مصلحة المنازعات التابعة لمديرية الجهوية من اجل المصادقة بصحتها؛

-تحرير رخصة القرض AUTORISNTON DE CEDIT؛

-القيام بعملية منح القرض وتحرير جدول اهتلاك القرض؛

- تحرير السندات لأمر؛

-متابعة القرض من خلال القيام بزيارات الميدانية.¹

المطلب الثاني: دراسة نموذج تطبيقي لقرض عقاري

الفرع الاول: شروط القرض

اتفاقية القرض: تم اصدار اتفاقية من طرف الجهوية في 12/**/2024 وقامت بأرسالها للوكالة للشروع في

منح القرض للعميل والذي حدد مبلغ 800.000.00 دج لمدة تأجيل تقدر ب 00 شهرا، حيث تبلغ تكلفة المشروع

4.586.000.00 دج.

¹وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-

مضمون الاتفاقية: تضمنت الاتفاقية التي قام كلا من العميل والبنك بالإمضاء عليها المواد المنصوص عليها والتي نذكر منها:

موضوع القرض: يتمثل في طلب قرض عقاري من البنك من اجل تمويل وتهيئة مسكن عائلي
مبلغ القرض: بموجب هذه الاتفاقية وافق البنك على اقراض العميل مبلغ قدره دج 800.000.00
-خصائص القرض:

-قيمة القرض: 800.000.00 دج؛

-قرض متوسط الاجل لمدى قصوى 84 شهرا؛

-فترة التأجيل: 00 شهرا.

-الضمانات:

-رهن رسمي من الدرجة الأولى على العقار الممول (4.586.000 دج)؛

-تأمين الوفاة يجب الاشتراك فيه لدى شركة Assurances AMANA (بقيمة 800 ألف دج)؛

- تأمين الكوارث الطبيعية (CAT-NAT) يجب الاشتراك فيه على كامل قيمة العقار 4.586.000

-تأمين ضد العجز على السداد يجب الاشتراك فيه لدى شركة SGCI (بقيمة 800 ألف دج).

الفرع الثاني: التحليل المالي وتقييم مشروع موضوع القرض

تعد الدراسة المالية لمشروع المؤسسة جزءا من عملية اتخاذ القرار المتعلق بقبوله أو رفضه. وفي هذا الإطار، تقدم الوثائق المحاسبية من طرف الزبون إلى الوكالة كدلائل مالية ومحاسبية، تمكن من إجراء الدراسة في أفضل الظروف الممكنة، قبل إحالة الملف إلى اللجنة المختصة بالقروض ضمن مجمع الاستغلال لاتخاذ القرار النهائي.

أ- رأس المال العامل FR

رأس المال العامل = الموارد الدائمة - الأصول غير جارية

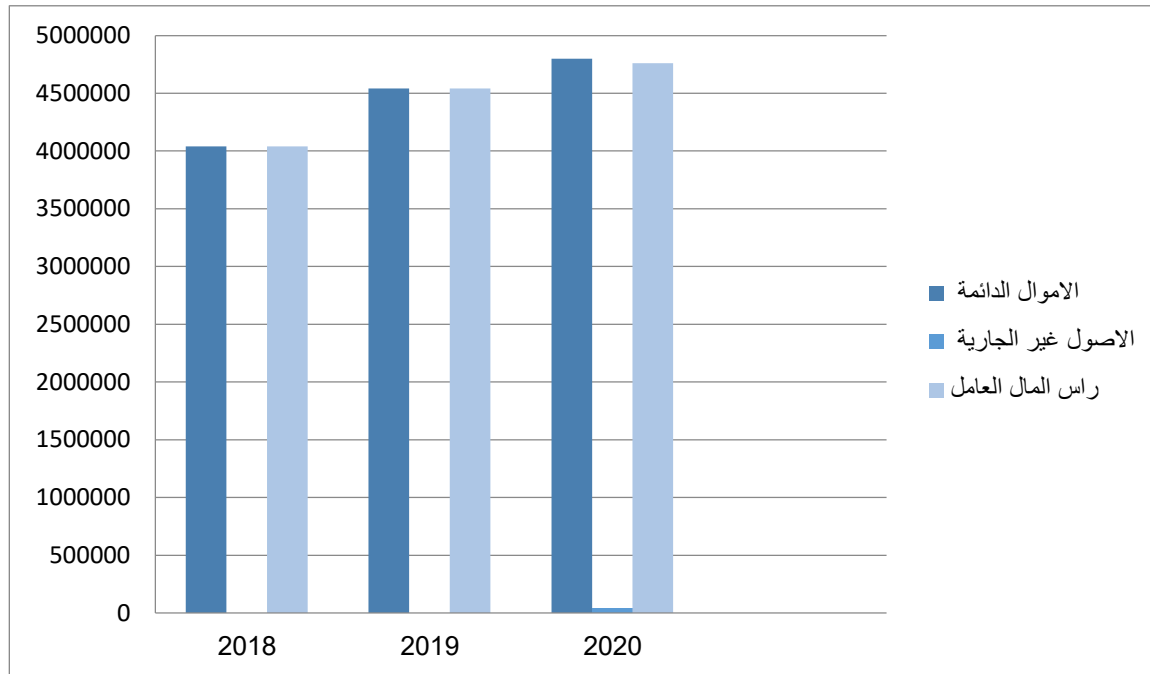
الجدول رقم 02: رأس مال العامل بناء على الملحق رقم (01)

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2018	2019	2020
الموارد الدائمة	4.038.968	4.541.702	4.799.546
الأصول غير جارية	0	0	40.000
رأس المال العامل	4.038.968	4.541.702	4.759.546

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق

الشكل رقم (03): اعمدة بيانية تمثل عملات رأس المال العامل بدلالة السنوات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ أن المشروع يحقق رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث، أي هناك فائض من الموارد الدائمة تزيد عن تمويل الأصول غير الجارية، وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمشروع وملاءمتها، وبالتالي فهو يتمتع بهامش أمان يسمح لها بمواجهة التزاماتها القصيرية الأجل، وبالتالي تمكن الموارد الدائمة من تغطية الأصول غير جارية.

ب- احتياج راس مال العامل BFR

- احتياج راس المال العامل = (خزينة الأصول - الأصول الجارية) - (مجموع الخصوم الجارية - خزينة الخصوم)

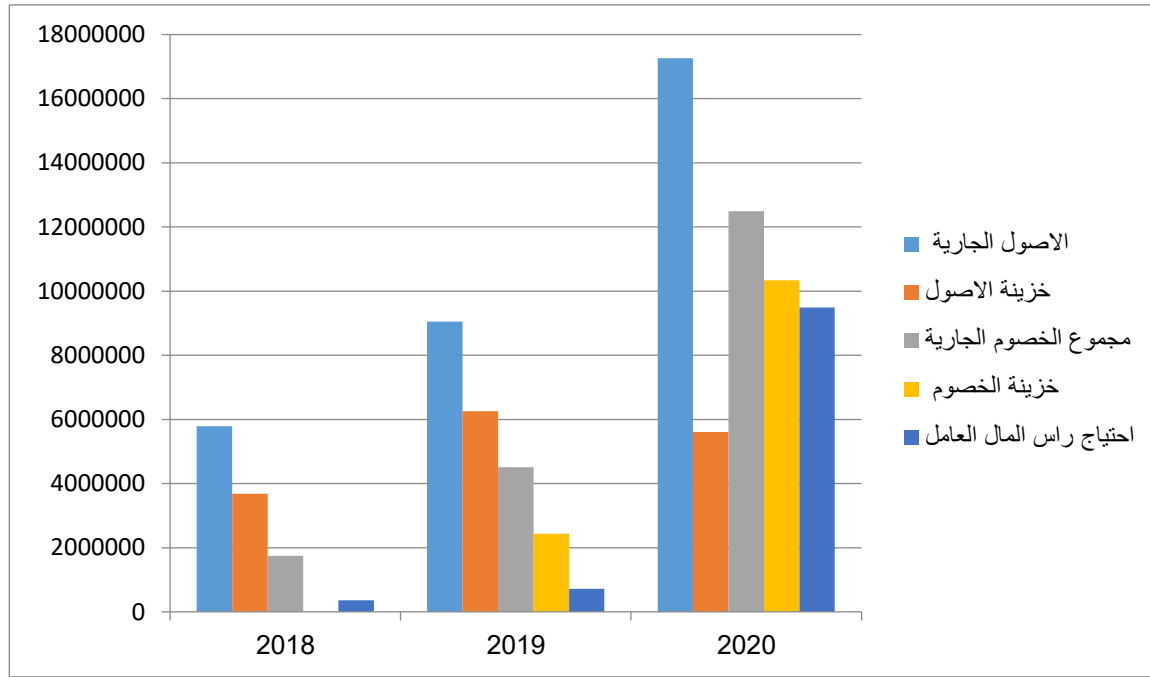
الجدول رقم 03: احتياج راس مال العامل بناء على الملحق رقم (01)

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2018	2019	2020
الأصول الجارية	5.786.122	9.051.235	17.253.544
خزينة الأصول	3.680.322	6.256.492	5.609.214
مجموع الخصوم الجارية	1.747.155	4.509.534	12.493.998
خزينة الخصوم	0	2.437.086	10.333.150
BFR	-3.852.955	-4.867.191	-13.805.178

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق

الشكل رقم (04): اعمدة بيانية تمثل احتياج رأس المال بدلالة السنوات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل في السنوات الثلاث كان سالبا، هذا يعني أن الموارد اكبر من الاستخدامات، والمشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة للمشروع.

ج-الخزينة TR

-الخزينة= رأس مال العامل - احتياج رأس المال

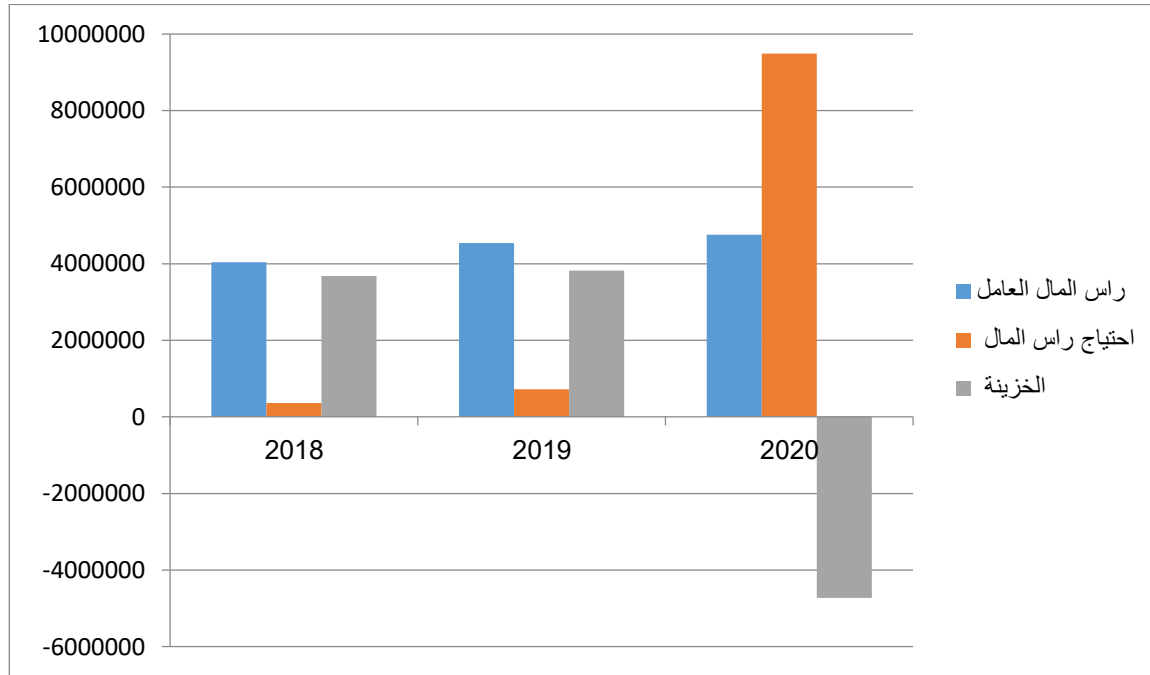
الجدول رقم 04: الخزينة بناء على الملحق رقم (01)

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2018	2019	2020
FR	4.038.968	4.541.702	4.759.546
BFR	358.645	722.295	9.483.482
TR	3.680.323	3.819.407	-4.723.936

المصدر: من اعداد الطالب بناء على م سبق

الشكل رقم (05): أعمدة بيانية تمثل اموال الخزينة بدلالة السنوات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ أن الخزينة سالبة في سنة 2020، وهذا راجع الى امتلاك المشروع نسبة ضعيفة في رأس المال العامل، ومنه نستنتج ان الخزينة تعاني من عجز في الأموال في السنة الأخيرة، وهذا ليس في صالح المشروع.

د- مؤشرات التوازن المالي:

-نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة/ الأصول غير جارية) < 1

-نسبة التمويل الذاتي = (الأموال الخاصة/ الأصول غير جارية) < 1

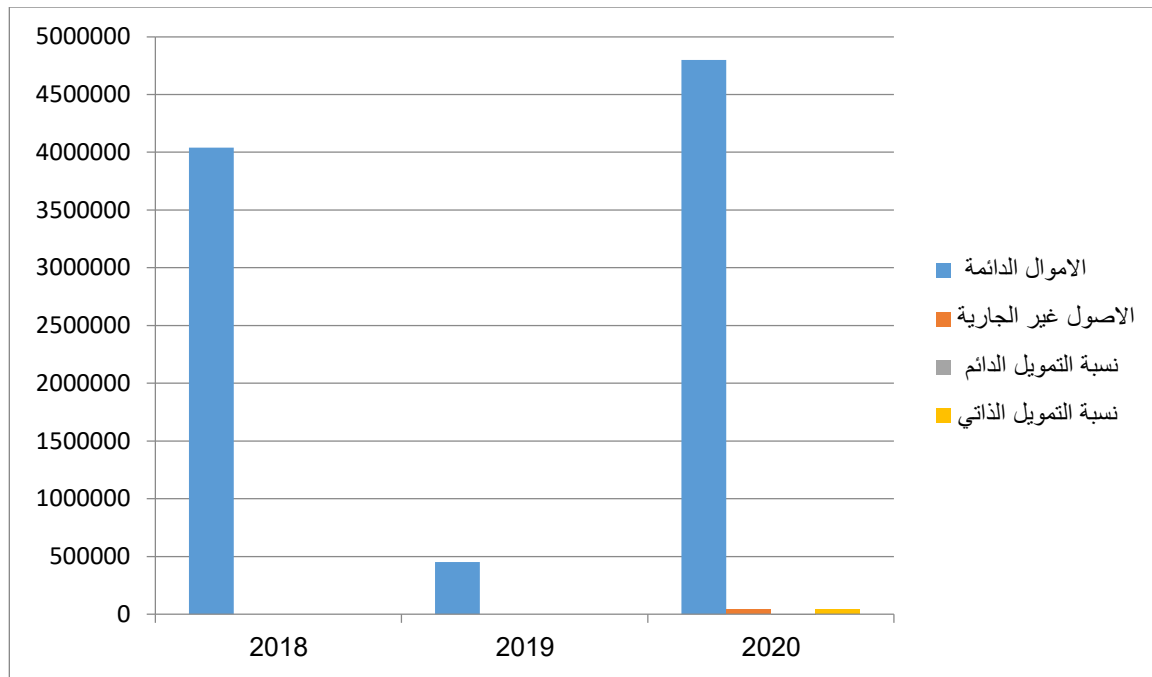
الجدول رقم 05: نسبة التمويل الدائم والتمويل الذاتي بناء على المحقق رقم (01)

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	4.038.968	451.702	4.799.546
الأموال الخاصة	4.038.968	451.702	4.799.546
الأصول غير جارية	0	0	40.000
نسبة التمويل الدائم	#DIV/0!	#DIV/0!	119.9887
نسبة التمويل الذاتي	#DIV/0!	#DIV/0!	119.9887

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية تمثل نسب التمويل الدائم والتمويل الذاتي بدلالة السنوات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في سنة 2020 معناه الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير جارية وهذا ما

يحقق رأس مال دائم موجب أي ان المؤسسة تحقق هامش امان موجب.

اما نسبة التمويل الذاتي فهي كذلك أكبر من الواحد سنة 2020، مما يعني الأموال الخاصة تغطي الأصول غير جارية.

ج- نسب السيولة

-نسبة السيولة العامة= الأصول الجارية/الخصوم الجارية

-نسبة السيولة المختصرة= (الأصول الجارية-قيم الاستغلال) /الخصوم الجارية

-القيم الجاهزة= خزينة الأصول/خصوم جارية

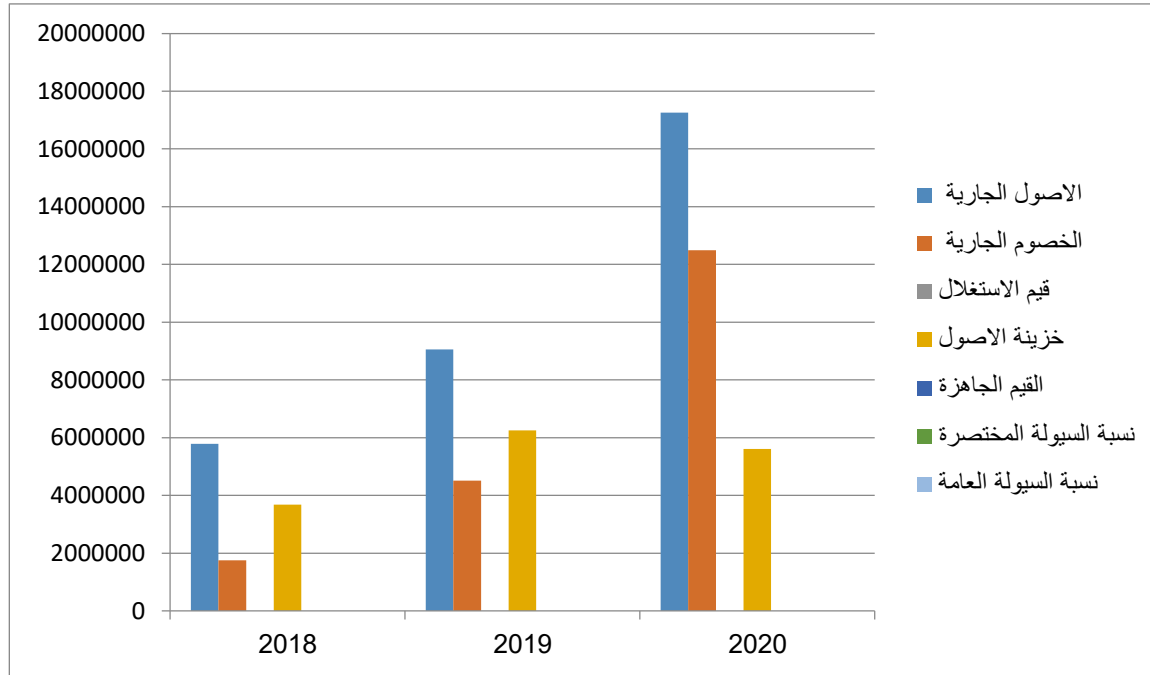
الجدول رقم 06: نسبة السيولة الصافية بناء على الملحق رقم(01)

الوحدة:1000دج

السنوات	2018	2019	2020
الأصول الجارية	5786122	9051235	17253544
الخصوم الجارية	1747155	4509534	12493998
قيم الاستغلال	0	0	0
خزينة الاصول	3680322	6256492	5609214
القيم الجاهزة	2.10	1.38	0.45
نسبة السيولة المختصرة	3.31	2.00	1.38
نسبة السيولة العامة	3.31	2.00	1.38

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق

الشكل رقم (07): أعمدة بيانية تمثل نسبة السيولة الصافية بدلالة السنوات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

بما ان نسب السنوات الثلاث اكبر من الواحد، فهذا يعني ان القيم الجاهزة والارباح الصافية تغطي الديون في الاجل القصير.

ح- مؤشرات المردودية

-المردودية المالية= الأموال الخاصة/ النتيجة الصافية

-مردودية الأموال الخاصة= النتيجة الصافية/ مجموع الأموال

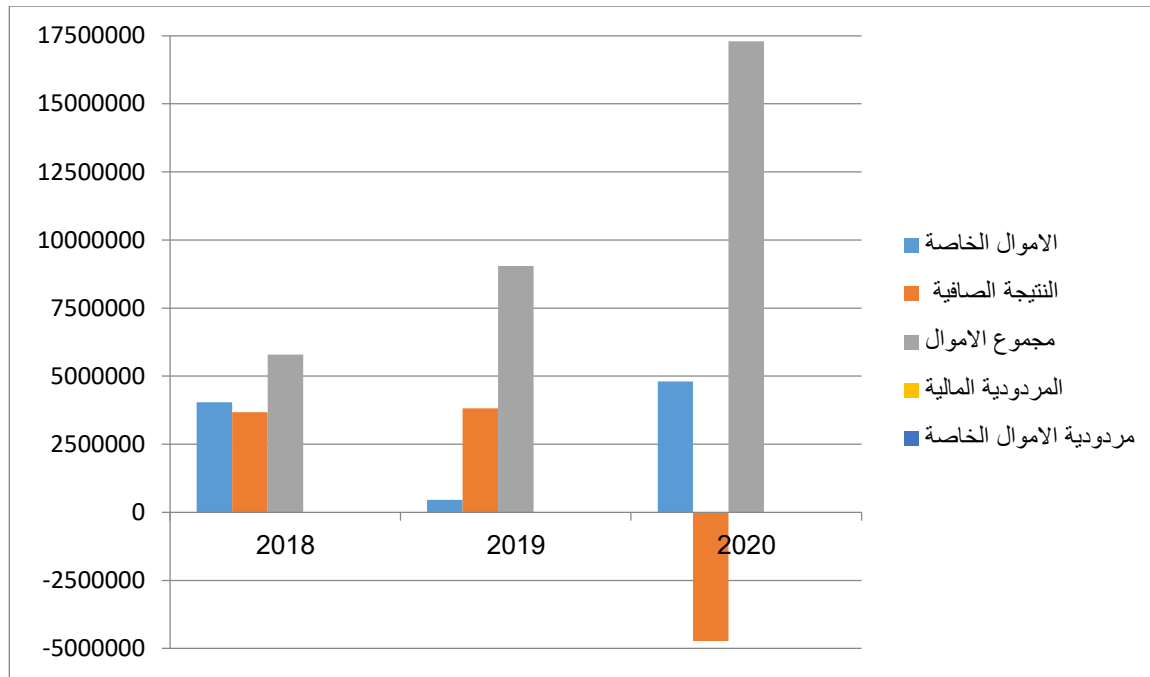
الجدول رقم 07: مؤشرات المردودية بناء على الملحق رقم (01)

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	4.038.968	451.702	4.799.546
النتيجة الصافية	3.680.323	3.819.407	-4.723.936
مجموع الاموال	5.786.122	9.051.235	17.293.544
المردودية المالية	%1.10	%0.11	-1.01%
مردودية الأموال الخاصة	%0.64	%0.42	%0.27

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق

الشكل رقم (08): أعمدة بيانية تمثل مؤشرات المردودية بدلالة السنوات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

تظهر مردودية السنوات الثلاث إيجابية، الا في سنة 2020 هناك انخفاض في النتيجة الصافية، ونفس الشيء

لمردودية الأموال الخاصة نلاحظ انخفاض طفيف.

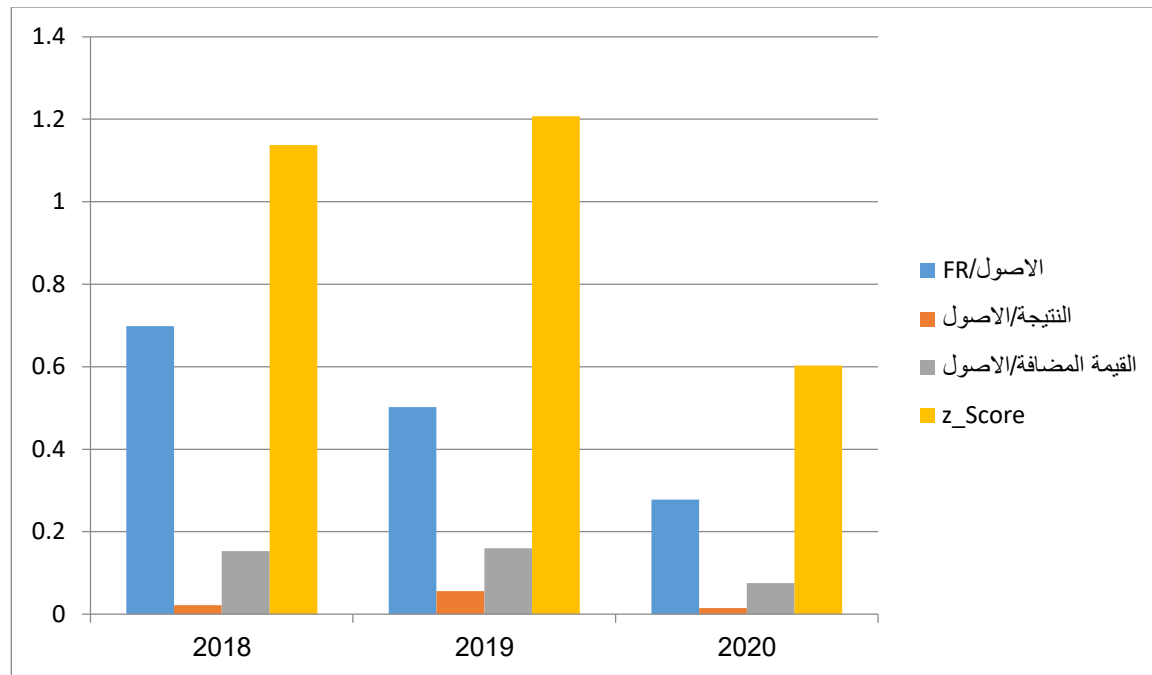
الجدول رقم 08: نموذج Altman z-score بناء على الملحق (01)

$$Z = 1.2 \times (\text{FR} / \text{الأصول} / \text{القيمة المضافة} / \text{الأصول}) + 3.3 \times (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأصول}) + 1.4 \times (\text{إجمالي الأصول})$$

السنة	FR/الأصول	الأصول /النتيجة	القيمة المضافة /الأصول	Z-Score
2018	0.698	0.022	0.153	1.371
2019	0.502	0.056	0.160	1.207
2020	0.278	0.015	0.075	0.603

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق

الشكل رقم (09): أعمدة بيانية تمثل نموذج Altman S-Zcore بدلالة السنوات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

تحليل: تحليل نوعي يهدف إلى إبراز عناصر القوة والضعف والفرص والتحديات انطلاقاً من البيانات المالية ما بين 2018 و2020

نقاط القوة:

- راس المال عامل موجب في جميع السنوات
- مردودية مالية محترمة في سنة 2019 اكثر من (11%).
- سيولة مالية قوية في سنة 2018 تفوق (300%).

نقاط الضعف:

- Z-Score منخفض جدا في 2020 (0.60) مما يشير لخطر الافلاس
- انخفاض الخزينة الصافية رغم بقاء FR موجبا

الحلول:

- ضغط سداد الديون الجارية الكبيرة
- اختلال التوازن التمويلي على المدى الطويل
- احتمال فقدان ثقة الشركاء الماليين
- مسار تنازلي خطير للمؤشرات المالية الأساسية

* تقييم الحالة المالية للمشروع:

من خلال التحليل المعمق للمؤشرات المالية، يمكن تلخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث كما يلي:

1- من حيث التوازن المالي:

- احتفظت المؤسسة برأس مال عامل موجب في جميع السنوات، مما يدل على وجود توازن هيكلي أولي. غير أن احتياج رأس المال العامل شهد ارتفاعاً ملحوظاً ، مما جعل الخزينة الصافية في وضع هش في سنة 2020.

2- من حيث التمويل والسيولة:

- سجلت نسبة التمويل الذاتي ارتفاعا في سنة 2020 بنسبة 119,98% ، ما يدل اعتمادا متزايدا على التمويل الخارجي

- نسب السيولة جيدة ، ما يدل على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

3- من حيث المخاطر:

- مؤشر Z-Score انخفض إلى 0.60 في 2020، وهو ما يُدخل المؤسسة في منطقة الخطر المالي الكبير، ويشير لاحتمال وقوع صعوبات في السداد مستقبلاً

4- من حيث المردودية:

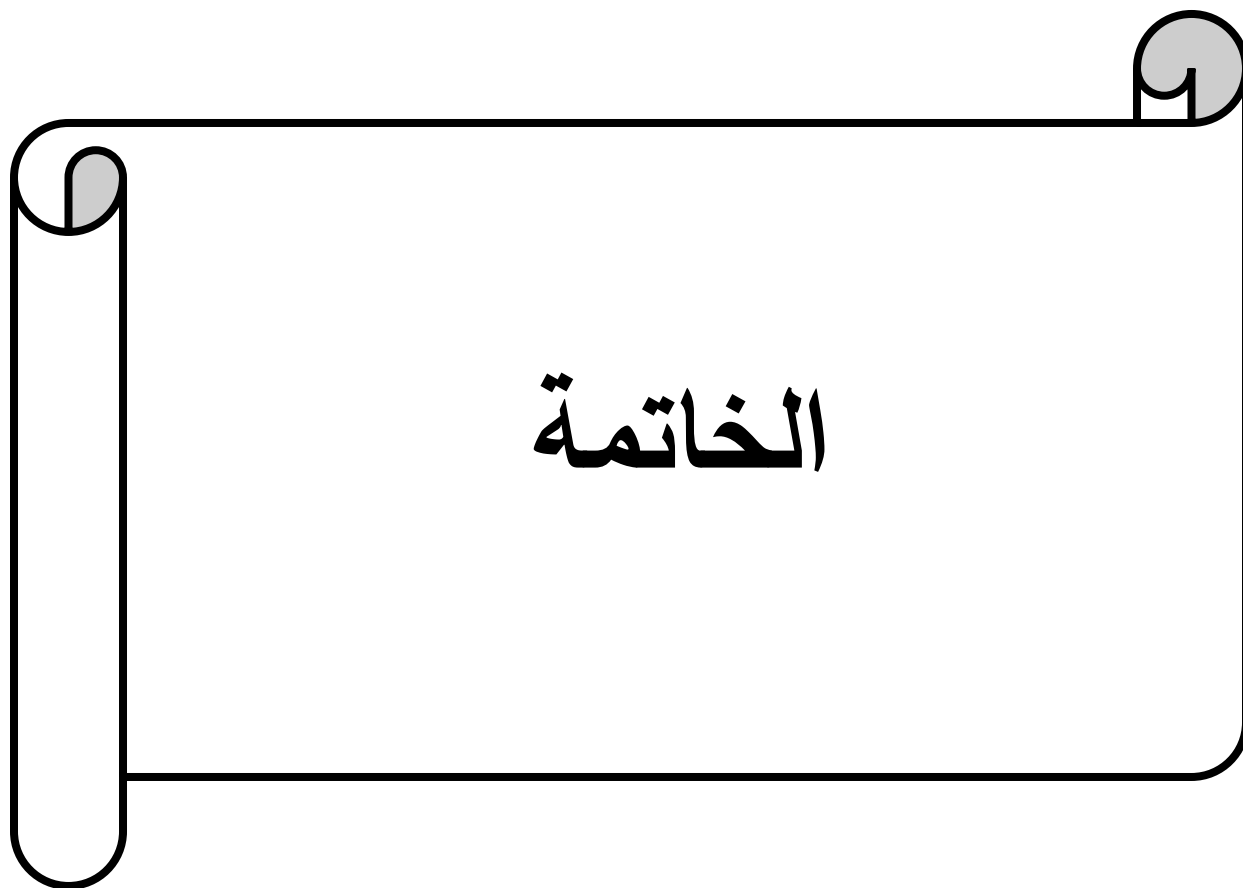
- رغم تحسن المردودية المالية في 2019، إلا أنها تراجعت في 2020، مما يؤثر سلباً على قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أموالها الخاصة.

5- تقييم المخاطر المرتبطة بالقرض:

- يُنصح بإعادة هيكلة التمويل وتحسين رأس المال الخاص قبل منح أي تمويل إضافي، مع مراقبة الأداء في دورة الاستغلال عن كثب.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل من دراستنا للجانب التطبيقي ببنك التنمية المحلية، حيث تطرقنا الى دراسة حالة قرض عقاري ممنوح من طرف البنك الى الزبون، بحيث تختلف الدراسة بين أنواع القروض الموجودة في البنك، تكون دراسة ملف القرض العقاري أكثر دقة وشمولية من القروض الأخرى، حيث يعتمد البنك لتجنب المخاطر بصفة عامة وخطر السيولة بصفة خاصة على التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية لمعرفة الوضعية المالية للعميل (طالب القرض) ودراسة جدوى الاقتصادية للمشروع وذلك للتقليل من المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البنوك.



خاتمة:

تشكل البنوك التجارية اليوم أحد أهم أركان النظام المالي والاقتصادي لأي دولة، وذلك لما لها من دور أساسي في تمويل المشاريع وتوفير السيولة اللازمة لدفع عجلة النمو. غير أن هذا الدور الهام يجعلها عرضة لمخاطر متنوعة، يأتي على رأسها خطر منح القروض، خاصة تلك المرتبطة بتمويل العقارات نظراً لطبيعة هذه القروض من حيث الحجم، وطول الأجل، وحساسية السوق العقاري للتقلبات الاقتصادية. وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على إشكالية مفادها: ما مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر منح القروض العقارية في بنك التنمية المحلية - وكالة القرارة؟

أولاً: خلاصة الجانب النظري

من خلال الفصل الأول، تبين أن إدارة المخاطر البنكية هي عملية منهجية تهدف إلى تحديد المخاطر، تقييمها، اتخاذ الإجراءات الوقائية، ثم مراقبة تطورها. كما اتضح أن التحليل المالي يُعد أداة مركزية للكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. وركزت الدراسة على مؤشرات مثل: رأس المال العامل، السيولة، المردودية، والتوازن المالي.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية

اعتمد الفصل الثاني على دراسة حالة قرض عقاري ببنك التنمية المحلية - وكالة القرارة. وأظهرت نتائج التحليل المالي أن المشروع المعني يتمتع برأس مال عامل موجب، ونسبة سيولة جيدة، رغم تسجيل عجز في الخزينة في سنة 2020. ومع ذلك، كانت مؤشرات الربحية والاستقرار المالي كافية لقبول الطلب في بنك التنمية المحلية (وكالة القرارة)، خاصة مع تقديم ضمانات قوية.

ثالثاً: تقييم مدى صحة الفرضيات

-الفرضية الاولى: يتضح من الإجراءات المتبعة في بنك التنمية المحلية - وكالة القرارة- أن التحليل المالي يشكّل عنصراً محورياً في تقييم ملفات القروض. فقد تم تحليل رأس المال العامل، واحتياجات التمويل، ونسب السيولة، ومؤشرات الربحية والتوازن المالي للمؤسسة طالبة القرض، قبل اتخاذ قرار الموافقة. كما تم توظيف

أدوات التحليل مثل النسب المالية لتحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وتعتبر الفرضية صحيحة ومؤكدة.

- **الفرضية الثانية:** أظهرت الدراسة المالية أن مؤشرات مثل الخزينة، رأس المال العامل، ونسبة السيولة العامة يمكن من خلالها كشف مكامن الضعف في البنية المالية للمؤسسة. فعلى سبيل المثال، أظهرت الخزينة عجزاً في سنة 2020، مما يمثل مؤشراً على مخاطر قصيرة الأجل. وعلى النقيض، كانت نسبة السيولة العامة ومردودية الأموال الذاتية في السنوات السابقة إيجابية، وتعتبر الفرضية صحيحة ومؤكدة.

- **الفرضية الثالثة:** تساعد نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح القرض في البنوك ، تعتبر الفرضية صحيحة ومؤكدة.

خامساً: مساهمات الدراسة

- إبراز أهمية التحليل المالي في القرار الائتماني.
- تقديم دراسة حالة ميدانية ذات صلة بالواقع البنكي الجزائري.
- تسليط الضوء على المخاطر المصرفية العقارية وآليات تحليلها.

سادساً: التوصيات

- 1- تعميم استخدام التحليل المالي الإحصائي المتقدم
- 2- تطوير قواعد البيانات البنكية
- 3- رفع كفاءة الموارد البشرية
- 4- تفعيل الرقابة البعيدة على القروض العقارية.

سابعاً: آفاق البحث المستقبلي

- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية
- تقييم أثر تطبيق معايير بازل على الاقراض
- استخدام نماذج إحصائية لتوقع مخاطر التعثر البنكي.

-قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- ابو عتروس عبد الحق، الوجز في البنوك التجارية، جامعة متتوري، قسنطينة، ط2، 1996.
- 2-إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016.
- 3- ابراهيم الكرا سنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد الدراسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2، أبو ظبي 2010.
- 4-بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة، 2005).
- 5- شنقيري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، عمان، 2012.
- 6-محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 7- طرف الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دار النشر مكتبة الملك، ط1، 2003.
- 8- عبد الغفار حنيفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة الاعمال، دار المنهج للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 9- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

الرسائل الجامعية:

10- جواني صونيا، أطروحة دكتوراه، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

11- زايدي صابرينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة، مذكرة شهادة ماستر، اقتصاديات مالية والبنوك، جامعة اكلي امحمد اولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

12- عيادي محمد امين، شعشوع عبد العزيز، إدارة المخاطر في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة شهادة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.

13- عبد الرحيم قريشي، لمياء بوليفة، لنيل شهادة الماستر أكاديمي، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية - دراسة ميدانية من الوكالات البنكية بورقلة - 2022/2021.

14- كسراوي حسناء، بولال سميرة، لنيل شهادة الماستر أكاديمي، دراسة إدارة المخاطر بالبنوك التجارية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية-وكالة تيميمون - 2022/2021

15- لوناسي احمد، كندة حليلة، لنيل شهادة الماستر أكاديمي، إدارة مخاطر العمليات البنكية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - (BABR) وفق مقررات بازل 2020_2021

16- موز عبد القادر، تراري سيد علي عابد، إدارة المخاطر المالية للبنوك التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون-تيارت-، الجزائر، 2023.

المجلات:

17- زرقط فايزة، لباز الأمين، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي والدولي -الأدوات المالية - الافصاحات، مجلة مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم

إدارة الاعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 01، الجلفة، الجزائر، 2020.

18- كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية، علوم تخصص تسويق العمليات المصرفية والمالية، جامعة الجزائر 3، العدد 29.

المحاضرات:

19- شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، النقود والمالية واقتصاديات المالية والبنوك، محاضرات موجهة لطلبة الماستر، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، 2014

20- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

المدخلات:

21- بلعجوز حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، ايام 06 و 07 جوان 2005.

22- محمد بن بوزيان وسوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-سعيدة-، مداخلة ضمن اعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول- ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الاردن، 2007، ص 03.

المراع باللغة الاجنبية:

23- Lamia Atmaini, kametia Djioua، للحصول على درجة ماجستير في العلوم المالية

بعنوان : Le concept de gouvernance et la question des risques

Bancaires car de la BADR direction régionale de Tizi-Ouzou

24- Alshatti بعنوان The affect of crédit risk management

On financial performance of the Jordanian commercial bank 2015

25- Ruziqa بعنوان The impact of crédit and liquidité

.2013 Risk on Bank Financial performance

26- Akhtar and Sadaqat بعنوان Liquidité risk ، 2011 .



قائمة الملاحق

NOM OU RAISON SOCIAL XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

ANALYSE DES BILANS DES TROIS DERNIERS EXERCICES (ACTIF)			
ACTIF	2 018	2019	2020
ACTIFS NON COURANTS			
Ecarts d'acquisition – goodwill positif ou négatif			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Terrains			
Bâtiments			
Montant Brut	0	0	0
Amortissements*			
Montant Net	0	0	0
Autres immobilisations corporelles			
Montant Brut			
Amortissements*			
Montant Net	0	0	0
Immobilisations en concession			
Immobilisations en cours			
Montant Brut			
Perte de valeur**			
Montant Net	0	0	0
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalence (1)			
Autres participations et créances rattachées (2)			
Autres titres immobilisés (3)			
Prêts et autres actifs financiers non courants (4)			40 000
Montant brut (1+2+3+4)	0	0	40 000
Perte de valeur**			
Montant Net	0	0	40 000
Impôts différés actif			
TOTAL ACTIF NON COURANT	0	0	40 000
ACTIF COURANT***			
Stocks et encours			
Amort. Prov et Pertes de valeur			
Stocks et encours nets	0	0	0
Créances et emplois assimilés	2 105 800	2 794 743	11 644 330
Clients	2 105 800	2 794 743	11 428 258
Autres débiteurs			216 072
Impôts et assimilés			
Autres créances et emplois assimilés			
Amort. Prov et Pertes de valeur			
Créances et emplois assimilés Nets	2 105 800	2 794 743	11 644 330
Disponibilités et assimilés	3 680 322	6 256 492	5 609 214
Placements et autres actifs financiers courants			
Trésorerie	3 680 322	6 256 492	5 609 214
TOTAL ACTIF COURANT	5 786 122	9 051 235	17 253 544
TOTAL GENERAL ACTIF	5 786 122	9 051 235	17 293 544

* Il est entendu (amortissements + pertes de valeur éventuelles)

** Si estimée, en fin d'exercice (voir annexes)

***déduction faite des pertes de valeur éventuelles

ANALYSE DES BILANS DES TROIS DERNIERS EXERCICES (PASSIF)			
PASSIF	2018 Net	2019 Net	2020 Net
CAPITAUX PROPRES	3 913 483	4 038 968	4 541 701
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	125 485	502 734	257 845
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES (I)	4 038 968	4 541 702	4 799 546
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS (II)	0	0	0
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	1 209 082	1 209 201	1 208 801
Impôts	494 126	810 311	836 631
Autres dettes	43 947	52 936	115 416
Trésorerie Passif		2 437 086	10 333 150
TOTAL PASSIFS COURANTS (III)	1 747 155	4 509 534	12 493 998
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	5 786 123	9 051 236	17 293 544

Principaux agrégats	2 018	2 019	2 020
Total Bilan	5 786 122	9 051 235	17 293 544
Chiffre d'affaires hors taxe	0	0	0
Marge Brute	0	0	0
Actif Net = Capitaux propres - capital non appelé	4 038 968	4 541 702	4 799 546
Valeur ajoutée	882 536	1 446 102	1 304 968
Actif circulant	2 105 800	2 794 743	11 644 330
Passif circulant	1 747 155	2 072 448	2 160 848
Fonds de roulement	4 038 968	4 541 702	4 759 546
Marge de sécurité du FR /jrs	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Besoin en Fonds De Roulement (BFR)	358 645	722 295	9 483 482
Besoin de financement/jours	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Trésorerie Nette (FR-BFR)	3 680 323	3 819 407	-4 723 936
Contrôle Trésorerie Nette	3 680 322	3 819 406	-4 723 936
Excédent de Trésorerie d'Exploitation (E T E)	#VALEUR!	-9 094 287	-3 751 488
Part du Résultat dans l'E T E	#VALEUR!	-5,53%	-6,87%
Capacité d'Autofinancement (CAF)	125 485	502 734	257 845

Principaux ratios	2017	2018	2019
Autonomie Financière (Cptx propres/total dettes)	231,17%	100,71%	38,41%
Endettement Moyen Terme	0,00%	0,00%	0,00%

Endettement Global	43%	99%	260%
Capacité de remboursement	0	4,85	40,08
Ratio de liquidité globale	331%	201%	138%
Ratio de liquidité restreinte	331,17%	200,71%	138,09%
Taux d'intégration	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Productivité des salaires	70,77%	48,20%	68,04%
Délais clients/jrs	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Délais Fournisseurs/jrs	255	51	38
Rotation des stocks	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Taux de marge nette	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Taux de rotation du capital investi	0,00%	0%	0%
Rentabilité financière	3%	11,07%	5,37%
Rentabilité économique	5%	13,37%	6,97%

COMPTE DE RESULTAT (PAR NATURE)

Libellé	Année 2018	Année 2019	Année 2020
Ventes et produits annexes			
Variation des stocks produits finis et encours			
Production immobilisée	2 587 082	10 065 189	12 847 180
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	2 587 082	10 065 189	12 847 180
Achats consommés			
Services extérieurs et autres consommations	1 704 546	8 619 087	11 542 212
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	1 704 546	8 619 087	11 542 212
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	882 536	1 446 102	1 304 968
Charges de personnel	624 576	697 067	887 876
Impôts, Taxes, et Versements assimilés	36 961	141 783	82 587
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	220 999	607 252	334 505
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles	85 515	47 236	33 760
Dotations aux amortissements et aux provisions			
Reprises sur pertes de valeurs et sur provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL	135 484	560 016	300 745
Produits financiers			
Charges financières			
VI - RESULTAT FINANCIER	-	-	-
VII - RESULTAT AVANT IMPÔTS (V+VI)	135 484	560 016	300 745
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Variations Impôts différés sur résultats ordinaires			
VIII - RESULTAT NET DES activités ordinaires	135 484	560 016	300 745
Eléments extraordinaires (Produits)			
Eléments extraordinaires (Charges)			
IX - RESULTATS Extraordinaires	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats extraordinaires	10 000	57282	42 901
Impôts différés (variations) sur résultats extraordinaires			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	125 484	502 734	257 844
Part des résultats nets des sociétés mises en équivalence*			
XI - RESULTAT NET de l'ensemble consolidé *			
Dont part des minoritaires *			
Part du groupe *			

* A utiliser uniquement pour les états financiers consolidés

MOUVEMENT D'AFFAIRES CONFIE AU NIVEAU DE LA BDL

Année	2018	2019	2020
Chiffre d'affaires	0	0	0
Mouvement confié sur le compte courant (hors mobilisations de crédits)			
Pourcentage %	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!

الفهرس

الصفحة	العنوان
	اهداء
	شكر وعرفان
VII	الملخص
VIII	قائمة المحتويات
X	قائمة المختصرات والرموز
XI	قائمة الجداول
XII	قائمة الاشكال البيانية
XIII	قائمة الملاحق
أ-د	المقدمة
	الفصل الأول: مدخل تمهيدي للبنوك التجارية وإدارة المخاطر
18	تمهيد
19	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
19	المطلب الأول: مفهوم البنك التجاري
19	الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية
21	الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية
24	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها
24	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية
25	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الهيكل التنظيمي
25	المطلب الثالث: اهداف ووظائف البنوك التجارية
25	الفرع الأول: الأهداف الرئيسية للبنوك التجارية
27	الفرع الثاني: وظائف البنك التجارية

30	المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية
30	المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر البنكية
30	الفرع الأول: تعريف المخاطر
31	الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر
32	المطلب الثاني: أنواع وأهمية إدارة المخاطر البنكية وأهداف إدارة المخاطر
32	الفرع الأول: أنواع المخاطر البنكية
33	الفرع الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر
34	المطلب الثالث: تقنيات وأساليب إدارة المخاطر البنكية وطرف مواجهتها
34	الفرع الأول: تقنيات وأساليب إدارة المخاطر البنكية
35	الفرع الثاني: الاجراءات المتبعة للحد من المخاطر
36	الفرع الثالث: قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل
40	المطلب الرابع: سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني
40	الفرع الأول: إجراءات وخطوات منح القروض
42	الفرع الثاني: معايير منح الائتمان
43	المبحث الثالث: الدراسات السابقة و أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية
44	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
47	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
49	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
51	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة حالة في بنك التنمية المحلية -وكالة القرارة-
52	تمهيد
54	المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة
54	المطلب الاول: ماهية بنك التنمية المحلية (وكالة القرارة)
54	الفرع الاول: تعريف بنك التنمية المحلية وكالة القرارة
54	الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك التنمية المحلية
55	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة القرارة
57	المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها بنك التنمية المحلية

57	الفرع الاول: قروض الاستغلال
58	الفرع الثاني: قروض الاستثمار
58	الفرع الثالث: القروض الخاصة
59	المبحث الثاني: دراسة حالة نموذج طلب قرض عقاري
59	المطلب الأول: الإجراءات البنكية لمنح القروض
59	الفرع الأول: محتوى ملف القرض
61	الفرع الثاني: دراسة ملف القرض
62	المطلب الثاني: دراسة نموذج تطبيقي لقرض عقاري
62	الفرع الاول: شروط القرض
63	الفرع الثاني: التحليل المالي وتقييم موضوع القرض
75	خلاص الفصل
78	خاتمة
82	قائمة المراجع
87	الملاحق